كيف رأت ٢٣ يوليو
نفسها فى المرآة

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

٩٧ شارع المنتزة - ميدان ألف مسكن - مصر الجديدة

تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ - ٢٦٣٧٤٢٧٣ - ٠١٠٠١٦٣٣٧١٨

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

كيف رأت ٢٣ يوليو
نفسها فى المرآة

مكتبة الشروق الدولية

البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.
كيف رأت ٢٣ يوليو نفسها فى المرآة/ محمد الجوادى.
ط١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.
١٠٠ص؛ ٢٤سم.
تدمك 5-123-701-977-978
١ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ ثورة ١٩٥٢ .
٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ الثورات.
أ ـ العنوان   ٩٦٢,٠٦٢

Ǔłyỿæ âł Ǭŀāʒ ٢١٠٤٢/ ٢٠١٤م
I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 123 - 5 Ǻǩþyǩł Ǭøāƹǫǩł

إهـــداء

إلى الصديق الكريم

الأستاذ الدكتور عمر الدالى

المحتويات

إهداء ٥

هذا الكتاب ٩

الباب الأول

الإشكاليات والتجربة

الفصل الأول: إشكاليات كتابة ثورة ١٣

الفصل الثانى: جمال حماد ومرجع تاريخى لثورة ٢٣ يوليو ١٧

الباب الثانى

الانطباعات والانطباعات المضادة

الفصل الثالث: كيف رسمت ٢٣ يوليو صورتها ٢٥

الفصل الرابع: مارس ١٩٥٤ بدلًا من يوليو ١٩٥٢ ..... ٤٢

الفصل الخامس: التناقضات فى مذكرات الضباط الأحرار ٤٥

الباب الثالث

محنة الهزيمة والانتصار

الفصل السادس: ذكرى ٥ يونيو ١٩٦٧ ..... ٥٥

الفصل السابع: كيف تحقق نصر أكتوبر ١٩٧٣ ..... ٦٤

الفصل الثامن: الحدث المبهج الكبير فى تاريخنا المعاصر ٧٢

الفصل التاسع: حجم الانتصار فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ..... ٧٩

الباب الرابع

الثورة والكتابة

الفصل العاشر: لم يبق من رجال ثورة ٢٣ يوليو إلا الذين أوتوا القدرة على الكتابة ٨٩

الفصل الحادى عشر: أحمد حمروش .. قامة مديدة وعمر مديد ٩٦

هذا الكتاب

نقدم فى هذا الكتاب مجموعة من المقالات والدراسات العلمية، كتبت بلغة فنية وصحفية، استهدفت تقريب الحقائق التاريخية للمثقفين الجادين، ومحبى الثقافة على وجه العموم، وقد حرصنا فى هذه الفصول على أن نوفر للقارئ جوًّا يساعد على استيعاب الصورة، وفهم الكلمة، وإدراك التعاقب، وإتمام التحليل، وصياغة الموقف، وذلك من دون أن نفرض عليه إطارًا نظريًّا، أو رؤية مؤدلجة، أو متأدلجة.

حرصنا على أن نترك لقارئ هذه الفصول حقه فى التصور، وحظه من التخيل، ورغبته فى التشكيل، وغايته من التركيب، لكننا أتحنا له أمثلة من الروايات والرؤى تكفل له أن تكون زاوية رؤيته أوسع مدًى، وأبعد أفقًا.

لم نتوان فى هذا الكتاب عن الاعتراف بتوجهاتنا فى الحكم على الأمور والوقائع، لكننا تعاملنا مع الأحداث تعاملًا مهذبًا، يقرأ ما تبعثه من ضوء وإشعاع، ولا يفرض عليها ضوء مصباح، ولا ضوء مرآة، ولا يسقط عليها إحباطًا نشأ عن طموح فشل، أو عاطفة انقضت، أو أمل تم وأده، أو اتفاق تم نقضه.

وإنى أدعو الله – سبحانه وتعالى – أن أكون قد أديت بهذا الذى كتبت بعض واجبى تجاه وطنى وأبناء وطنى، وأن يجد بعضهم بعض الفائدة فيما يقرأون، وأن يجدالبعض الآخر بعض المتعة فيما يطالعون، وأن نعيش حتى نرى فى وطننا كثيرًا مما يستحق الفخر والإعجاب والتقليد.

وكلى أمل أيضًا أن يسهم هذا الكتاب أيضا فى تنمية وعينا بمشكلاتنا وحاضرنا واقتصادنا وتنميتنا وهياكلنا وعيوبنا وأخطائنا وآمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لاأخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر

والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم على بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ علىَّ عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم وتعب ونصب وقلق، وأن يهبنى الشفاء والصحة والعافية، وأن يقيلنى من مرضى، وأن يعفو عنى، وأن يغفر لى ما تقدم من ذنبى وما تأخر، وأن يحسن ختامى، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يعيننى على نفسى، وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو – جلَّ جلاله – الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىَّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى، وهى – بالطبع وبالتأكيد – كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله – سبحانه وتعالى – وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

محمد الجوادى

الباب الأول

الإشكاليات والتجربة

الفصل الأول

إشكاليات كتابة ثورة ١٩٥٢

(١)

ظلت الكتابة عن ثورة ٢٣ يوليو - لأسباب كثيرة - نهبًا مستباحًا لكل مَنْ يريد أن يبدى رأيه فى هذا الحدث الوطنى، أو فى هذا الحدث الذى أثر على الوطن، وقد كانت قيادة الثورة نفسها هى أول مَنْ ساعد على أن تكون الكتابة عن الثورة نهبًا مستباحًا، وكان لديها من الأسباب - التى تبدو منطقية - ما يبرر هذه الرغبة.

وقد تعددت هذه الأسباب وتفاوتت، كما أنها اختلفت وتباينت، ويمكن لنا أن نتأمل بعضها:

ففى البداية كان الرئيس جمال عبد الناصر والمقربون منه يخشون من تكرار الثورة على يد غيرهم من زملائهم القادرين على إزاحتهم، وهكذا كانت الكتابة التاريخية عن أحداث الثورة تمثل نوعًا من أنواع إفشاء سر المهنة الذى ربما يكون كفيلًا بتدمير الثورة نفسها.

وقد وضح هذا المعنى حين أصر عبد الناصر على إيقاف نشر الحلقات التى كان يكتبها حلمى سلام، أحد كبار الصحفيين الذين عاونوا الثورة فى بدايتها، وكان قد وصل فيها إلى مرحلة قريبة من الأيام الأخيرة التى سبقت قيام الثورة.

وفى البداية أيضًا كان هناك وعى (إنسانى شيطاني) بأهمية تجهيل الأدوار الثورية الحقيقية، ونسبة الفضل لأصحابه، وسرعان ما تنامى وتأكد هذا الوعى، وقد كان هذا واضحًا كل الوضوح فى موقف الثورة الباتر أو الغادر من مجموعة من كبار الضباط الذين شاركوا فى تهيئة النجاح لها، ومنهم محمد رشاد مهنا، وأحمد شوقى، وعبد المنعم أمين، بل كان منهم صاحب الفضل الأول فى تحريك الثورة فى ليلتها الأولى، وهو البطل العظيم يوسف منصور صديق، ثم كان منهم قائدها الأعلى نفسه، وهو اللواء محمد نجيب.

ونحن نقدر أنه فى مقابل هذا كان نشر التاريخ الحقيقى للثورة كفيلًا بأن يظهر أن بعض قادة الثورة قد حصلوا على مكاسب تفوق بكثير جهدهم فى أثناء الثورة، بينما حصل هؤلاء على ما حصلوا عليه من مجد ونفوذ بسبب أنهم كانوا أعضاء فى الخلية التى قدر لها أن تقود الثورة، ومن ثم كان من حقها فى نظر نفسها أن تكون هى المسئولة عن مجلس قيادة الثورة، وعن إدارة الأمور فى القوات المسلحة (أولًا)، وفى الوطن (ثانيًا).

وفى مرحلة تالية كان تسجيل أحداث الثورة خطرًا على قيادتها، من حيث كان كفيلًا بأن يخلق نوعًا من أنواع تسجيل الملكية لأصحاب الأدوار الكبرى فى الثورة، وكأن هذا التسجيل أو «الشهر العقارى» لملكية الثورة كان نوعًا من أنواع التهديد المباشر لسلطة الرجل الذى قدر له أن يتولى الحكم، مستندًا إلى زعامته لهذه الثورة، وقد امتدت هذه «المرحلة التالية» لأكثر من ١٥ عامًا، ولم تنته إلا بعد أن انتقل جمال عبد الناصر نفسه إلى العالم الآخر.

وفى مرحلة تالية لوفاة جمال عبد الناصر بزغ هناك واقع جديد، تكرس على مرحلتين، هما وصول السادات إلى الحكم، ثم إزاحته لمجموعة كبيرة من معاونيه من رجال الثورة والضباط الأحرار، بعد سبعة شهور، فى ١٥ مايو ١٩٧١، وكان لهذا الوضع الجديد أثر كبير فى إعادة صياغة الكتابة عن تاريخ الثورة، وعن الفترة الأولى منها.

(٢)

ومن العجيب – وربما كان هذا من المتوقع، بل ربما أصبح بعدما حدث أمرًا طبيعيًّا – أن هذه الفترة بالذات شهدت ملامح جديدة فى التأريخ للثورة لم تكن قد حظيت بالوجود من قبل..

فمن ناحية فإن الحديث عن البطولات الحقيقية كبطولة محمد نجيب، وبطولة يوسف صديق، أصبح أمرًا مسموحًا به.. ولم يكن كذلك حتى ذلك الحين.

ومن ناحية ثانية فإن الحديث عن حقيقة دور المشير عبد الحكيم عامر عاد إلى الظهور، وكان بعد ١٩٦٧ قد لقى أقسى ما يمكن من الطمس.

ومن ناحية ثالثة فإن الحديث عن فضل الضباط المتصلين باليسار المصرى عاد إلى الظهور، وكان اليسار المصرى قد أوذى وظلم وحورب وهمش ونفى ولوث وخُوِّنَ، حتى وإن سُمح له بمواقع متقدمة فى الاتحاد الاشتراكى فيما بعد.

ومن ناحية رابعة فإن الحديث تواتر عن علاقة الثورة بالإخوان، ومشاركة الإخوان فى الإعداد للثورة، ومشاركة بعض الضباط الأحرار فى الإخوان.

ومن ناحية خامسة فإن الحديث عن طبقات الضباط الأحرار وتقسيمهم إلى صفوف أولى، وثانية، وثالثة، قد بدأ يتبلور ويتأكد، كما أن التفريق بينهم وبين مَنْ لم يكونوا أعضاء فى التنظيم أصبح حقيقة واقعة.

ومن ناحية سادسة فإن أحاديث متفرقة عن تنظيمات أخرى غير تنظيم جمال عبد الناصر بدأت تجد طريقها للوجود، وكان فى مقدمة هذه التنظيمات تلك التنظيمات المبكرة التى شارك فيها أنور السادات نفسه، أو عبد اللطيف البغدادى، الذى كان من بين زملائه أول مَنْ نشر مذكرات وافية.

ومن ناحية سابعة فإن الحديث قد ازدهر عن بعض أصحاب الأدوار البسيطة الذين نالوا من الثورة ومن عهدها ومن مكاسبها ومن حكمها أكثر مما يستحقون، وقد أرجع هذا الحديث السبب فى هذا البزوغ إلى الصفات المؤهلة لمثل هذا الوصول فى ظل حكم شمولى، وهى صفات تحتمل الجدل، كما تحتمل النقد، وقد كان كثيرون من رجال ١٥ مايو يقعون تحت هذه الطائفة التى نالت أكثر مما تستحق، لكنها لم تكتف بهذا، وإنما حرصت من باب التعويض على أن تؤكد مكاسبها بنفى الآخرين، ومن ثم فإنها سامت الأبطال الحقيقيين للثورة كثيرًا من العسف والظلم والعنت.

(٣)

وبعد أن تحقق نصر أكتوبر ١٩٧٣، وبدأت مصر انفتاحًا سياسيًّا بطىء الخطوات، تنامى الحديث عن التاريخ الحديث والمعاصر، وكثرت الكتابات، كما كثر نشر المذكرات.

وقد أتاح هذا المناخ الجديد كثيرًا جدًّا من المواد الخام للكتابة عن الثورة، كما فتح بالطبع أبوابًا واسعة للحديث المفصل عن كثير من الجزئيات التى كانت مُعماة بالطبع.

كما أتاح هذا المناخ الفرصة الكبيرة لوجود الحديث المعادى للثورة من أنصار القوى السياسية السابقة عليها، ومن الذين أضيروا منها، ومن الذين أصيبوا بكراهيتها نتيجة ممارساتها.

وبالطبع فإن هذا كله لا يخرج عن طبيعة الأشياء.. لكن الطبيعة نفسها لا تتضح للدارسين إلا بعد حين.

(٤)

وبعد وفاة الرئيس السادات فى ١٩٨١ أتيحت فرصة أوسع لانتقاد الثورة ورجالها الذين تولوا الحكم، مستندين إلى شرعيتها، وقد شارك فى هذا الانتقاد كثير من رجال الثورة الأوائل الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة.

بل إن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الباقين على قيد الحياة شاركوا بفعالية فى النقد على نحو ما شاركوا من قبل فى الحكم.

ومع مضى الزمان وإتاحة هذه المصادر الكثيرة بدأ البحث التاريخى يأخذ فرصته فى مقارنة الروايات، وتفنيد الأكاذيب، وتحقيق الحوادث، وكتابة التاريخ بالأسلوب العلمى الكفيل بتقديم الحقيقة.

بيد أن هذه الفرصة لا تزال بحاجة إلى مزيد من مناخ الحرية وكرامة الإنسان.

■ ■ ■

الفصل الثانى

جمال حماد ومرجع تاريخى لثورة ٢٣ يوليو

(١)

فى ربيع ٢٠٠٦، وقبل أن يحل العيد الرابع والخمسون لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأسابيع قليلة، صدر أفضل كتاب يؤرخ لمطلع هذه الثورة تأريخًا صادقًا وأمينًا ودقيقًا، ومن حسن الحظ أن مؤلف هذا الكتاب واحد من الذين قاموا بهذه الثورة، وشاركوا فى تبعات الحكم الذى آل إلى رجالها، وبقى قريبًا من مواقع صنع القرار، حتى بعد أن ضاق هذا الموقع، كما أنه فى الوقت نفسه مؤرخ عسكرى مرموق، وصاحب قدرات بيانية عالية.

وليس عندى شك فى أن هذا هو الكتاب الذى انتظرته جماهير القراء العرب والدارسين والباحثين من العرب وغير العرب على مدى فترة طويلة كانت هذه الجماهير تعانى فيها من أقدار متنامية من الانحياز أو التهويل فى كتابة أحداث الثورة، كما كانت تعانى أيضًا من محاولات دائبة لسرقة الثورة، ونسبة الفضل فيما حققته من صواب إلى غير أهلها، مع استبقاء الخطإ والخطيئة فى حق قادتها.

وكان بعض هذه المحاولات ماكرًا وخبيثًا لكنه مع التأمل لم يكن يخلو من السذاجة الغبية التى تصل إلى الحد الذى يشبه أن يضع المؤلف اسمه على كتاب ألفه غيره، لا لشىء إلا لأن المؤلف الأصلى قد انتقل إلى رحمة الله، وكان المؤلف المزيف قريبًا منه، فرأى أن مثل هذه الوراثة قد تكون فرصة مناسبة له.

(٢)

وكما يتميز كتاب «أسرار ثورة يوليو» بأنه صدر فى الوقت الذى انقشعت فيه كثير من الغيوم، وفرضت الحقيقة نفسها، فإنه يتميز بمميزات كثيرة يرجع بعضها إلى مؤلفه وقلمه وقدراته، كما يرجع بعضها إلى الكتاب نفسه وأسلوب كتابته وتنظيمه وتبويبه.

فأما المؤلف فقد أصبح منذ زمن بعيد ومنذ بلغ الكهولة رمزًا من رموز الوطنية الحقة، كما كان من قبل فى شبابه رمزًا من رموز العسكرية والثورة، والواقع أن الاحتفاظ بمثل هذه المكانة المرموقة على مدى هذه العقود الزمنية لم يأت من فراغ، كما أنه لم يكن وليد المصادفة ولا الحظ، وإنما كان عن وعى، وعن رغبة، كما أنه كان نتيجة جهد دائب، واختيار صائب.

آثر هذا الرجل فى مطلع الثورة ألا يترك القوات المسلحة إلى ما كان متاحًا أمامه من مناصب الحكم والحياة المدنية المغرية، وظل حريصًا على أن يمارس عمله عسكريًّا محترفًا يؤدى أعظم المهام العسكرية، وهى مهمة الأستاذية، وتكوين أجيال العسكريين من خلال أستاذيته فى الكلية الحربية، وقد ظل كذلك طيلة أكثر من ١٢ عامًا بعد قيام الثورة، حتى فوجئ باختياره محافظًا، بينما كان يشغل رتبة اللواء أركان حرب.

ومع أن قيادة الثورة كانت تعرف عنه خلقه القويم الذى لن يسمح له بالمشاركة فى أى ثورة مضادة، إلا أن مكانته العسكرية لم تكن تحتمل بقاءه بعد هذا فى صفوف القوات المسلحة، وقد تقدم تلاميذه فشغلوا مواقع كبيرة فى الحياة المدنية.

(٣)

وقد كانت للواء جمال حماد صلة وثيقة بالرجلين اللذين عُرفا فى أوساط الثورة على أنهما الرجلان الأولان، وهما جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وكان قبل هذا بمثابة اليد اليمنى للواء محمد نجيب فيما قبل الثورة، فقد كان هو وعبد الحكيم عامر بمثابة الجناحين الخافقين فى الوظيفة التى شغلاها معًا، وهى وظيفة أركان حرب سلاح المشاة مع اللواء محمد نجيب، قائد هذا السلاح.

كذلك كان هذا الرجل واحدًا من الذين نالوا ثقة زملائهم فى انتخابات نادى الضباط فى تلك المعركة التى كانت إرهاصًا لمعركة الثورة نفسها.

وهكذا كان الماضى التكنوقراطى والديمقراطى لجمال حماد (إن جاز هذا الوصف) مؤهلًا له لأن يحتل أفضل المواقع فى العهد الجديد، بيد أن القدر كان يدخر له موقعًا أرفع بكثير من كل المواقع التى شغلها زملاؤه وأنداده.. أعنى أن القدر كان يدخره ليكون بمثابة الرجل الذى كتب تاريخ هذه الثورة، كما كان من قبل الرجل الذى كتب تاريخ معاركها وكشف أسرار حكوماتها الخفية، وربما كانت هذه الجزئية فى حاجة إلى بعض التأمل.

(٤)

كان فى وسع جمال حماد أن يسعى منذ مرحلة مبكرة إلى أن ينال حظه من الحياة الدنيا، ومن المناصب العليا، لكنه بحكم ثقافة سكنته منذ صباه وجد نفسه تتعالى على الواقع، لكنها تعيشه ولا تقاطعه.

كان فى وسع جمال حماد أن يسعى إلى الصفوف الأولى بقدر من التنازل، لكنه كان قد رزق من الاعتزاز بالنفس ومن الثقة فيها ما جعله يبتعد عن أن يكون واحدًا من رجال الدائرة المقربة إلى الصف الأول بكل ما تتيحه هذه الدائرة من مغانم، وقد آثر لنفسه أن يكسبها بدلًا من أن يكسب لها.

وقد ندر بين رجال الثورة من جيله مَنْ كان حريصًا حرصه على أن يكسب نفسه، وأن يضحى بالمغانم، رغم سهولتها وبريقها.

(٥)

وقد عاش جمال حماد حياة متحضرة راقية، حرص فيها يومًا بعد يوم، وعامًا بعد عام، على تثقيف نفسه وتهذيبها بكل ما أمكنه من وسائل الثقافة والحضارة والرقى، وقد أصبح قدره عند نفسه يزداد يومًا بعد يوم، حتى أصبحت الجوانب الحضارية فى حياته نموذجًا فذًّا، لهذا الامتزاج السحرى بين عسكرية ملتزمة، وثقافة متحررة، وبين يقين بالوطن، وشك فى المستقبل، وبين إيمان بالواجب، وضجر من الواقع.

وقد مكنت هذه الحياة جمال حماد من أن يصبح ذا رأى رصين، وأن يصبح صاحب قدرة على النقد، وعلى التحليل، وعلى المراجعة.

وقد تبلور هذا كله فيما كتبه جمال حماد فى هذا الكتاب الفريد الذى قدم صورة بانورامية للرؤى المتناقضة حول ثورة يوليو ١٩٥٢، وحول جزئياتها المختلفة، وقد تميز الكتاب بأن جمع بين الشجاعة، والأمانة، والدقة، والموضوعية، والمهارة.

(٦)

وقد كان جمال حماد من الشجاعة بحيث تمكن من أن يورد كل ما سجله الآخرون عن هذه الثورة، وأن يتصدى له بالتحليل والنقد والتفنيد.

كما كان من الأمانة بحيث التزم بعرض وجهات النظر الأخرى كاملة غير منقوصة.

وقد ابتعد تمامًا عن ممارسة الاختزال والاستعلاء على نصوص الآخرين، وخيانة نصوص المخالفين.

كما كان من الدقة إلى الحد الذى جعله يتوقف عند الجزئيات الصغيرة يستقصيها ويستوعبها، قبل أن يكتب عنها كتابة تعنى بالتفصيلات والجزئيات، وتحفل بالعموميات والكليات.

وكان جمال حماد من الموضوعية بحيث إنه جعل مشاعره فى المحل الثانى بعد عقله، وحرص على الاعتراف بالصواب الذى لم يدركه إلا بعد دراسة وتأمل، كما حرص على الإشارة إلى ما كان يجهله من قبل.

وكان من المهارة بحيث استطاع أن يقدم من تاريخ الثورة المتشابك والمعقد فى تشابكه أبوابًا منفصلة ومتوازية، تتناول الوقائع والأحداث والنتائج والمعقبات على نحو سلس، ينجو من الخلط بين الأسباب ونتائجها، كما ينجو من الخلط بين الوقائع المتشابهة والأحداث التى أعاد التاريخ بها نفسه.

وفوق كل هذا فقد قدم هذا الكاتب العبقرى تاريخًا قابلًا للقراءة، نطالعه فلا نتركه إلا ونحن كارهون لتركه، متشوقون للعودة إليه.

(٧)

نجح جمال حماد فى أن يقدم لنا فى كتابه الفذ، أوفى الدراسات التاريخية عن مجموعة من الوقائع التاريخية التى شهدها عصر الثورة، وقد تفرد فيما قدمه بكثير من عناصر التفوق الساحق.

ويكفى على سبيل المثال أن نقرأ له عرضه لقضية انقلاب ضباط المدفعية، وهو عرض أمين ودقيق، كما أنه يتناول الواقعة من زاوية واسعة الرؤية، لا تقف عند الاعترافات، ولا تقف عند ما صرحت به مجموعة رجال الحكم المنتصرين فى هذه المعركة، لكنها رؤية المؤرخ القدير الذى اجتهد فى البحث التاريخى بأدواته المتعددة حتى وصل إلى ما وصل إليه.

ويكفى أيضًا أن جمال حماد كان أول وآخر من نشر رسالة مهمة كتبها ابن على ماهر، وأبان بها عن موقف والده من قضية الإصلاح الزراعى، وهو الموقف الذى تعرض، دون أدنى مبرر، للتشويه من أجل إظهار الخلاف غير المنطقى فيه، ليغطى خلافًا آخر كان مستترًا، لكنه سرعان ما ظهر.

ويكفى أيضًا أن نشير إلى تصدى جمال حماد بكل شجاعة ووطنية للأكاذيب الرهيبة التى لم يَكُفَّ محمد حسنين هيكل عن اختراعها وتكبيرها وتقديمها محاطة بكل المقبلات والمشهيات للذين يستهويهم الزيف المنمق.

ويكفى رابعًا أن نشير إلى أكثر من تحقيق تاريخى قدمه جمال حماد لتاريخ كثير من قادة الثورة ورجالها وأدوارهم وتصرفاتهم منذ ما قبل بداية عهد الثورة، وقد صاغ أحكامه الصائبة مستندًا إلى حقائق التاريخ، قبل أن يستند إلى حقائق الزمن الذى هيأ له الحكمة، فضلًا على ما وهبه الله من طول العمر، وحسن العمل.

(٨)

وقد أشرت فى الفصل الأول من هذا الكتاب إلى بعض الإشكاليات التى حكمت الكتابة عن ثورة ٢٣ يوليو، وعلى نحو ما أشرت فى عجالة فقد تعددت هذه الأسباب وتفاوتت، كما أنها اختلفت وتباينت.

ولا يمكن لنا أن نقدر كتاب جمال حماد حق قدره إلا بعد أن نتأمل بعض هذه الأسباب التى حالت دون ظهور كتاب ككتابه الأخير فى فترة سابقة على الفترة التى صدر فيها، فلم تكن سنة أو سنتان كافيتين لأن يَصْدُرَ كتاب مرجع واف كهذا الذى قدمه اللواء جمال حماد قبل أسابيع قليلة من احتفالنا بالعيد الرابع والخمسين لهذه الثورة التى عشناها.

■ ■ ■

الباب الثانى

الانطباعات والانطباعات المضادة

الفصل الثالث

كيف رسمت ٢٣ يوليو صورتها

(١)

تدلنا مدارساتنا المتعددة لما كتب حتى الآن عن ٢٣ يوليو على أن التوجه نحو حكم الفرد لم يكن هو النتيجة الحتمية أو الطبيعية الوحيدة لسلوك قادة الثورة فى أول عهدها، ولكن كانت هناك نتائج عديدة لهذا السلوك، ومن أسف أن هذه النتائج قد سيطرت على حاضر ومستقبل مصر منذ ذلك الحين.

ولعل أبرز النتائج الفورية لصراع رجال الثورة على الحكم أن هذا الصراع قد تركز فى الصراع على السلطة وحدها، دون أن يكون صراعًا على أساليب تحقيق الأهداف أو الأمانى الوطنية، وهكذا كانت السلطة تقود إلى عملية هى أشبه بالتجريف أو النحر فى قياداتنا الوطنية.

وقد وصلت الذروة الأولى لهذا السلوك فى صدور قانون يحظر على كل من تولى الوزارة قبل الثورة أن يكون له أى نشاط سياسى، وهكذا تم نفى طبقة وطنية عريضة تمتعت بالخبرة الوطنية والأداء المتميز.

ثم بدأت ذروات كثيرة تترى فى هذا الاتجاه حتى أصبح الخروج من السلطة فى عهد الثورة بمثابة موت سياسى لصاحبه، وهكذا انتشر التجريف إلى أبناء الثورة القائمين بها، وشمل هذا التجريف الأشخاص، كما شمل المجموعات، بالآلية نفسها.

(٢)

وعلى سبيل المثال فقد رجال المدفعية دورهم تباعًا، فأبعد رشاد مهنا أول وزير من العسكريين، وممثلهم فى هيئة الوصاية على العرش، عن منصبه، ثم حوكم وحكم عليه بحكم

قاسٍ أبعده طيلة البقية الباقية من حياته عن السياسة، حتى توفى فى نهاية القرن العشرين، وعاش من حياته فى ظل النسيان أكثر مما عاش من حياته قبل الثورة، وحدث الشىء نفسه لعبد المنعم أمين، عضو مجلس قيادة الثورة.

ثم اقتيد أبرز رجال المدفعية للتحقيق والمحاكمة، وأبعدوا تمامًا عن صفوف السلطة منذ ١٩٥٣.

وبالموازاة لهؤلاء كان يوسف منصور صديق عضو مجلس قيادة الثورة يُبعد هو الآخر، وهكذا كان أصحاب الرتب التى تعلو رتبة البكباشى - وهم خمسة: محمد نجيب، ومحمد رشاد مهنا، ويوسف صديق، وأحمد شوقى، وعبد المنعم أمين - قد أصبحوا خارج السلطة، ويبدو أن هذا لم يكن صدفة، وأصبح أنور السادات بهذا أعلى صاحب رتبة، لأنه حرص على حقة فى الترقية إلى القائم مقام، أما القائد العام الجديد عبد الحكيم عامر فإنه ترقى إلى رتبة اللواء، من رتبة الصاغ، مباشرة.

(٣)

وعلى نحو ما حدث لأقطاب المدفعية حدث شىء من هذا القبيل لسلاح الفرسان فى ١٩٥٤، وأبعد خالد محيى الدين، وثروت عكاشة، إلى خارج الوطن، فلما أعيدا بعد فترة جُعلا من كبار موظفى الدولة فى حقلى الصحافة والثقافة، ولم ينته عام ١٩٥٤ إلا وقد أُبعد محمد نجيب وعزل فى منفى قاسٍ فى المرج، وأبعد صلاح سالم فى ١٩٥٥، ولحق به شقيقه جمال سالم فى ١٩٥٦.

وهكذا فإن اللجنة التنفيذية القيادية للضباط الأحرار فقدت أربعة من أقطابها من قبل أن يصبح جمال عبدالناصر رئيسًا منتخبًا للجمهورية، باستفتاء على الدستور المؤقت، وعلى رياسته عام ١٩٥٦، مكرسًا بهذين (أى الاستفتاء والانتخاب) الانفراد بالحكم بحل مجلس قيادة الثورة نهائيًّا، ولم يكن قد بقى منه إلا نصف أعضائه الأصليين: البغدادى، والسادات، وكمال الدين حسين، وعبد الحكيم عامر، وحسن إبراهيم.

ومن بين من بقوا اثنان قررا تجنب النزاعات تمامًا، واكتفيا بمناصب بروتوكولية، إلى حين ميسرة، وهما أنور السادات، وحسن إبراهيم.

(٤)

هكذا فإن العشرة الذين كانوا فى موقع القيادة ليلة الثورة قد تقسموا خلال أربع سنوات فقط إلى أربعة، واثنين، وأربعة: أربعة ابتعدوا نهائيًّا – محمد نجيب، وخالد محيى الدين، وصلاح سالم، وجمال سالم – واثنان بقيا على الهامش مؤقتا – السادات، وحسن إبراهيم – وأربعة ظلوا يمارسون الحكم والسلطة – عبد الناصر، وعبد الحكيم، وعبد اللطيف بغدادى، وكمال الدين حسين.

ولم تسمح الظروف فيما بعد بعودة أحد إلى تفعيل دوره إلا لأنور السادات.

كما كان نصف الأعضاء الجدد الذين ضموا فى أغسطس ١٩٥٣ قد أبعدوا: عبد المنعم أمين، ويوسف منصور صديق، على حين بقى النصف الآخر: زكريا محيى الدين، وحسين الشافعى.

ومع مطلع الستينيات كان ثلاثة من أعضاء مجلس القيادة الأولين – البغدادى، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم – يحسون بأنه آن لهم أن يبتعدوا كزملائهم السابقين، وقد تكرس ابتعادهم بطريقة رسمية فى ١٩٦٤، على حين بقى من زملاء عبد الناصر الأولين اثنان فقط، هما: عبد الحكيم عامر، على رأس المؤسسة العسكرية، نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأنور السادات، على رأس المؤسسة التشريعية، رئيسًا لمجلس الأمة.

ولم يكن غير هذين الصديقين الصدوقين لعبد الناصر مَن استطاع البقاء إلى ١٩٦٤، وليس من قبيل التجنى أن نزعم أن كليهما كان يعتقد – سرًّا أو علنًا – فى أحقيته هو الآخر فى أن يكون بمثابة «الفرد» الذى يحظى بحكم «الفرد»، ولولا هذا ما بقيا ولا صبرا.

(٥)

على أن الأهم من تأمل كل هذا التتابع فى التجريف أن نتأمل فى طبيعة الخلافات التى أبعدت هؤلاء جميعًا عن بعضهم، وللأبد، منذ سنوات مبكرة فى ممارستهم للحكم، ومما يؤسف له أن هذه الخلافات لم تكن تنم إلا عن أخلاق مرضية من قبيل التعصب الشخصى، والروح الفردية، وضيق الأفق، وقلة الثقافة، وانعدام الوعى.

ولم يحدث أن كانت هذه الخلافات خاضعة لمنطق أو عقل، أو نابعة من فهم أو فكر، وإنما هى كما ترينا المذكرات التى نقرؤها لهم خلافات قائمة على الظن والشك والتخوين، ومنحصرة فى الاعتقاد باحتكار الصواب وانعدام البدائل.

ومن العجيب أن يحدث هذا بين شباب من المفترض أنهم عاشوا شبابهم فى ظل حكم ليبرالى كانت السلطة تتداول فيه حتى لو جاءت أحزاب الأقلية إلى الحكم بالتزوير، وكان الوفد، صاحب الأغلبية، يحترم شكل القانون، حتى لو أسىء استعماله ضده، وكانت الزعامات الكبيرة ترتضى العمل مع بعضها من أجل الوطن فى كثير من الأحيان.

وليس ببعيد عن الذاكرة أن محمد محمود، وإسماعيل صدقى باشا، وغيرهما من كبار رجال الأحزاب المناوئة للوفد كانوا أعضاء تحت رئاسة النحاس باشا، فى الجبهة الوطنية التى فاوضت بريطانيا حتى تم إبرام معاهدة ١٩٣٦.

وليس ببعيد كذلك أن الحركة الوطنية كانت تعترف لأحمد ماهر، وكان لا يزال وفديا، ولعبد الحميد بدوى، ولم يكن وفديا، بالجهد البارز فى إنجاز إلغاء الامتيازات الأجنبية بعد توقيع معاهدة مونترو ١٩٣٧، على يد النحاس باشا العظيم.

(٦)

وقبل هذا فإن سعد زغلول باشا، بكل ما كان يمتلكه من سطوة حب الشعب وتأييده وانسياقه وراءه وحصوله على الأغلبية الساحقة من الأصوات فى انتخابات ١٩٢٦، (ومن قبل فى ١٩٢٤ و١٩٢٥) قد قبل بأن يشكل عدلى باشا الوزارة، وأن يتولى هو نفسه رئاسة مجلس النواب، وأن يرأس حسين رشدى مجلس الشيوخ.

ولما أصر عدلى باشا على الاستقالة بعد حين كان سعد نفسه هو الذى سعى إلى عبد الخالق ثروت حتى يقبل رئاسة الوزارة.

بل إن عبد الخالق ثروت نفسه قبل أن يعمل وزيرًا تحت رئاسة عدلى يكن، بعدما كان قد وصل إلى رئاسة الوزارة، وكذلك قَبِلَ حسين رشدى أن يكون نائبًا لرئيس الوزراء عدلى باشا يكن، فى «وزارة الثقة»، بينما هو الذى اختار عدلى كوزير لأول مرة وذلك فى وزارته عام ١٩١٤.

وقل مثل هذا عن قبول صدقى للعمل وزيرًا فى وزارة محمد محمود باشا فى نهاية ١٩٣٧، بعدما كان قد تولى رئاسة الوزارة لفترة أطول من رئاسة محمد محمود، وقل مثل هذا أيضًا عن قبول عبد الفتاح يحيى العمل تحت رئاسة محمد محمود.. إلخ.

(٧)

وعلى النقيض من هذا كله فإن أحدًا من رجال الثورة جميعًا، على الرغم من ضعف مقومات العظمة فى شخصياتهم، لم يقبل بالعمل تحت رئاسة مَنْ هو أحدث منه، لا فى كشف الأقدمية وحده، ولكن فى عقيدته هو، وقد أدى هذا بالطبع إلى نتيجة خطيرة، وهى تطلع كل واحد من هؤلاء إلى انزياح من هم أقدم منه من طريقه، حتى يصعد سهمه، فيصعد سلمه، وكان هؤلاء جميعًا يؤمنون بالتالى، بضرورة الخلاص ممن هم قبلهم فى الكشف، لأن هذا كان بمثابة السبيل الوحيد للوصول.

ولم يكن صعبًا تخيل مدى ما يمكن للديمقراطية أن تعانيه فى ظل الحكم العسكرى، فالحكم العسكرى بطبعه ينقل للحياة المدنية أسلوبًا لا يتوافق مع طبيعتها، ولكنه مع هذا يكفل لنفسه السيطرة على الحياة المدنية، حتى لو لم تتقبله، وحتى لو أنها عبرت عن رفضها له، ولا يقتصر هذا الأسلوب على مبدإ إطاعة الأوامر الصادرة من أعلى، فهذا هو أهون ما فى طبيعة الحياة العسكرية، لكنه يتعدى هذا إلى كافة الأساليب الإدارية الاستثنائية التى لابد منها فى الحياة العسكرية، على حين أن الحياة لا تستقيم بها، ولا معها، فى الحياة المدنية.

(٨)

ولكى أبسط الصورة على الفهم فإنى أستطيع أن أصور للقارئ أن الله – سبحانه وتعالى – زود الجسم البشرى بالقدرة على إفراز «الإدرينالين» فى الأزمات، حتى يستطيع أن يواجه الحاجة إلى رفع كفاءة أجهزة الجسم فى مواجهة الأزمة، فتتسارع ضربات القلب ويزداد المدفوع القلبى من الدم، وتنتبه الأعصاب السمباثاوية، ويأتى هذا على حساب وظائف أخرى روتينية ينصرف الجسم عنها قاصدًا متعمدًا مضطرًّا إلى حين.

لكن الجسم لا يستطيع أن يعيش على الدوام بالنمط نفسه الذى يعيشه فى الأزمات الطارئة، وهو نفس المنطق الذى ينطبق على حالات الحكم العسكرى، فبوسع الحكم العسكرى أن يحقق كثيرًا من الإنجازات بسرعة البرق، ولكنه يبقى بحكم طبعه عاجزًا عن أن يهيئ الفرصة لأداء وظائف مدنية هادئة كثيرة لا يمكن لها أن تُؤدى كما ينبغى فى ظله، وليس فى الأمر سرٌّ، ولا كثير من التنظير، فهذه هى طبيعة الأشياء.

(٩)

وربما يحتاج القارئ إلى التأكد مما يدور فى خلده الآن ـ على سبيل المثال ـ من أن المشاركة الفردية فى التنمية لا يمكن أن تزدهر أبدًا فى ظل حكم عسكرى يقوم عن الأفراد بمهمة التنمية، ويعتقد أن التنمية ليست إلا إنجاز مهام محددة فحسب، وهكذا يمكن تصور مثل هذا المجتمع، وهو يكرر أداء وظائف تنموية قديمة دون أى إبداع أو تجديد.

وهكذا تصبح التنمية فيه نوعًا من الترهل، أقرب إلى التضخم، من دون أن تحدث طفرات نوعية فى الأداء وأسلوبه، وربما تصبح التنمية فى ظل الحكم العسكرى قادرة على مواجهة احتياجات حالة أو مرحلة من مرحلة سابقة، لكنها لا تستطيع بحكم طبائع الأشياء أن تستشرف مستقبلًا مزدهرًا، أو حتى مختلفًا فحسب.

وتنتقل خصائص الحكم العسكرى لتسيطر على اختيارات الدولة للكفاءات التى تتولى معاونتها – فى أعلى مستوى – على أداء رسالة الحكم أو وظيفته.

(١٠)

ومن حسن حظ الثورة فى ١٩٥٢ أنها وجدت مصر حافلة بكفاءات متميزة فى كل مجالات الحياة المدنية، وكانت فرصتها واسعة فى اختيار تلو اختيار، وبحيث إنها لم تكن تضطر إلى الحفاظ على كفاءة معينة، لأنها كانت تجد بدائل متعددة من كفاءات ممتازة تعلمت ونمت وازدهرت فى حقبة الليبرالية المصرية.

وقد كان التعليم المصرى – كما نعرف – متميزًا وممتازًا وقادرًا على الوفاء لمصر وللمنطقة كلها بالكوادر فى جميع المستويات، ومع هذا فإن الثورة – بقدرة قادر – مارست فى تعاونها مع الكفاءات المهنية أسوأ أساليب الاختيار والانتقاء، بل المعاملة، وقد كان هذا واضحًا وضوح الشمس، حتى وإن أخفته سياسة الثورة فى التعتيم والتجهيل وإخفاء الحقائق والاكتفاء بصوت أوحد تُستقى منه الأقاويل على أنها الحقائق، بينما هى الأكاذيب مضخمة أومزوقة، أو ربما مختلقة من الأساس.

(١١)

وربما يحتاج الأمر إلى بعض الإيضاح لطبيعة سياسات ثورة ٢٣ يوليو فى التعامل مع وزرائها ومساعديها فى أول عهدها.

وقد تكفلت مذكرات كل من محمد نجيب وعبداللطيف البغدادى وخالد محيى الدين ببعض هذا، ولست أدرى على سبيل المثال سببًا جعل السفير جمال منصور يتنازل فيما نشر من مذكرات عن رواية ما حدث لعمه وزير التموين محمد صبرى منصور، فى أول عهد الثورة، وإن كان جمال منصور نفسه قد تفوق فى رواية مساوئ ومثالب وخطايا ومخاطر سيطرة بعض الاتجاهات والتوجهات على قرارات الدولة فى عهد عبد الناصر، وقد سجل ذكرياته هذه بكل الحرارة التى كانت تعتصر عقله، وهو ذاهل من أن يسعى أبناء وطن إلى إحاقة الأذى بوطنهم على نحو ما فعلت إحدى الجماعات السياسية فى نهاية عهد عبد الناصر بصورة غاية فى الحدة، وفى نهاية عهد السادات أيضا بصورة أقل حدة.

ومن الجدير بالذكر أن الطرف الآخر فى العلاقات التى أشار إليها جمال منصور لم يكن واحدًا، وإنما هو الغرب الأوروبى فى الحالة الأولى، والشرق السوفيتى فى الحالة الثانية، وهكذا كان الطابع «الثورى» فى الحالتين هو المندفع إلى ما لا ينبغى الاندفاع إليه فى السياسة الخارجية التى تقوم على حسابات دقيقة وتوازنات مرعية.

(١٢)

ولكن ثورة يوليو للأسف الشديد كانت تظن أنها لابد أن تندفع فى السياسة الخارجية إلى ما يرضى رجل الشارع، لا كل يوم، ولكن كل ساعة، وهكذا أصبحت سياستنا الخارجية نموذجًا احتُذِىَ بالفعل بعد ذلك ممن ظنوا تجربتنا قابلة للتكرار، فإذا هم فى عصر الإعلام مكشوفون ملامون مفضوحون، بل متأسف عليهم.

وللقارئ أن يتخيل تاريخنا لو أن سطوة الإعلام العالمى كانت قد تحققت قبل عشرين عامًا من تحققها، وكيف كنا نصبح النموذج الأمثل للارتجال السياسى والاستراتيجى والدبلوماسى، على كل المستويات.

ومن غرائب الأقدار أن أفضل ما يمكن لتكنوقراطى عاقل أن يفعله فى مثل هذه الظروف

هو أن يحاول بشتى الطرق والأساليب أن يعوق الإنجاز الثورى، أو أن يهدئ من سرعته، أو أن يجمده، أو أن يدفع به دفعًا إلى الثلاجة، أو أن يقطع عنه وسائل الحياة والازدهار بكل ما هو ممكن ومتاح من طرق سلبية، وغير سلبية، فذلك هو السبيل الأوحد لتقليل الآثار السلبية للسياسات المرتجلة التى تتولد عن الدكتاتورية العسكرية.

(١٣)

لهذا السبب يمكن فهم النجاح الذى ينسب للدكتور محمود فوزى الذى عمل مع الثورة – طيلة عهد عبد الناصر – وزيرا للخارجية، ثم مساعدًا للرئيس للشئون الخارجية، فقد كان هذا الرجل يتولى بقدرة ملحوظة، وغير ملحوظة، تنفيذ كل ما يمكنه من التلطيف والتطييب، من أجل التقليل من آثار الجموح الفعلى، والجنوح الفكرى، وكان يستعين على أدائه لهذه المهمة بكل ما كان يمكن له أن يحققه لو أنه أدى وظيفته بما ينبغى من حماس.

وهكذا يمكن لنا فهم سر الانتقادات المتعددة التى توجه له من بعض المراقبين، وسر الثناء الذى يحظى به من أناس لا يختلفون فى توجهاتهم عمن ينتقدونه، والأمر ببساطة أنه كان كفاءة، ما فى ذلك من شك، ولكن الظروف لم تتح له أن يستغل كفاءته فى أداء وظيفة إيجابية، وإنما اضطرته الظروف إلى أداء مهمة محدودة فى التقليل – ما أمكن – من آثار جانبية.

وكأنما تحول الغذاء إلى وظيفة محدودة، هى أن يكون ترياقًا فحسب لبعض العقاقير التى تم تناولها بطريق الخطإ.

ولم يكن لدى الثورة استعداد بأى درجة لأن يكون لديها وزير خارجية من طراز آخر غير هذا الطراز، وليس هذا افتراء، فقد حدث بالفعل أن وقع اختيار الثورة فى أول عهدها على سلف متميز لمحمود فوزى، لكنه لم يستطع أن يمكث فى منصبه إلا ثلاثة شهور، من سبتمبر ١٩٥٢ وحتى ديسمبر ١٩٥٢، ريثما يوفق الله الثورة إلى وزير خارجيتها التقليدى.

(١٤)

لم يكن الأمر مقتصرًا على مهنة الدبلوماسية وحدها، بل إنه تعدى هذا إلى كل المهن تقريبًا، بما فيها المهنة العسكرية نفسها، ومن الطريف أن الثورة احتفظت مع مشيرها المفضل (المترقى على يديها لواءً، ثم فريقًا، ثم مشيرًا) برئيس للأركان من الطراز الجامد، الذى لا يحظى بمحبة

الضباط، أو تقديرهم له، ولقيادته أو التفافهم حوله، وحين عبر أحد الثوار للرئيس عبد الناصر عن انعدام حب الضباط لرئيس الأركان هذا، كان جواب عبد الناصر براجماتيا عبقريًّا بكل المقاييس، منبئًا زميله بأنه ليس من المطلوب أن يكون رئيس الأركان محبوبًا من الضباط.

وباختصار شديد فقد كان هذا التفكير بمثابة التفكير الحاكم فى كثير من اختيارات الثورة لرجالها المسئولين عن قطاعات كثيرة وحيوية – آثرت الثورة لها كفاءات مكروهة على كفاءات محبوبة، كى تحتفظ بالتوازنات التقليدية التى تقوم عليها أفكار وفلسفة الإدارة العامة فى إطار السياسة الميكيافيلية.

(١٥)

لم يكن من الغريب ولا من العجيب إذن أن تتلازم وتتزامن وتقترن تضحية الثورة بالديمقراطية بتضحيتها فى الوقت نفسه بأبرز الكفاءات التكنوقراطية التى تعاونت معها فى مطلع الثورة.

ومع أن أحدًا لم يُعْنَ بدراسة هذه النقطة دراسة موسعة ومفصلة، فإن قراءة سريعة للتاريخ تنبئنا أنه مع انتهاء أزمة مارس لصالح عبد الناصر ومجموعته فى مواجهة الأحزاب والقوى السياسية، بل وفى مواجهة سلاح الفرسان، مع هذه النهاية التى بلورتها حادثة الاعتداء «الثورى»، أو «الديماجوجى»، على الدكتور السنهورى، أتت نهاية أخرى لتعاون طائفة من أبرز التكنوقراطيين المصريين مع الثورة، وخرج من الحكم نهائيًّا كل من عبد الجليل العمرى، وعلى الجريتلى، ووليم سيلم حنا، وعباس عمار، وحسن بغدادى، وهم خمسة متميزون إلى أبعد حدود التميز والتفوق والأمانة والوطنية والفهم والفكر والخبرة، لم تعوضهم الثورة أبدًا فيما بعد، رغم زخم كل الكفاءات التى استعانت بها .

(١٦)

وبتمكن ثورة ١٩٥٢ من الحكم بدأت فى فرض أساليب جديدة ومبتكرة من الاختيارات.

ومن حسن حظ الثورة – كما ذكرنا – أنها لم تُعَانِ فى الخمسينات من اختياراتها على نحو ما نعانى الآن منذ نهاية التسعينات، وذلك لأن البدائل الكثيرة التى كانت متاحة كانت كلها متميزة، بل وواضحة التميز.

وكما ذكرنا فقد تكفل التعليم المصرى المتميز فى الفترة السابقة على الثورة بالتغطية والستر على الآثار الجانبية لأهداف الثورة من اختياراتها للتكنوقراطيين المتعاونين معها، ونحن نلحظ هذا المعنى واضحا فى التفصيلات الكثيرة التى تحفل بها الأدبيات والروايات والمذكرات التى تدارسناها فى كتبنا المتعددة.

ولكن فلسفة الثورة فى الاختيار كانت أحيانا ما تصيب المراقبين بقدر من التعجب أو الإشفاق على الثورة نفسها، ولم يكن لهؤلاء أن يَعْجَبُوا أو يشفقوا فقد كانت الثورة وقيادتها أدرى بالصواب الذى تنشده.

وعلى سبيل المثال فإن الثورة كانت إذا أرادت اختيار قيادة تنفيذية تتولى الإشراف على تنفيذ هدف نبيل، فإنها كانت تعمد إلى مَنْ هو أقل إيمانًا بهذا الهدف، وتترك نظراءه ممن كانوا أكثر إيمانا بالهدف، ودعوة له، وكان ذكاء الثورة فى هذه الجزئية ينبع من رغبة عميقة فى الاستحواذ على المجد، بعيدًا عن مشاركة مَن دعا أو بشَّر أو سعى إلى الهدف النبيل من قبل.

(١٧)

على صعيد آخر فإن الثورة كانت تعمد فى اختيارها لمن يتولون قطاعات الخدمات إلى مَن هو أقل الموجودين كفاءة، بحيث يظل ولاؤه مرتبطًا بالثورة التى اختارته، لا بفن المهنة الذى لم ينبغ بعد بما فيه الكفاية لأن يتقدم الصفوف بصفة مطلقة.. وهكذا فعلت الثورة فى قطاعات كثيرة.

بل إن الثورة كانت كثيرًا ما تتعمد إسناد الأمور الدقيقة إلى مَنْ هم متخصصون فى أمور دقيقة أخرى، بعيدة عن التخصص المنشود، وإن كانت تتجاور معه، أو تتقارب فى الوجدان الشعبى، وكان هذا يحدث بتخابث يصور الأمر توحدًا فى هذه التخصصات أو المجالات، حتى وإن لم تتجاور فى الأداء المهنى.

وهكذا كانت الثورة تختار للصناعة من تخصص فى هندسة العمارة، وتختار للعمارة والإسكان من تخصص فى هندسة الميكانيكا، وتختار للمالية من تخصص فى السياسات النقدية، وتختار للاقتصاد من تمرس بالأعمال المحاسبية.. وهكذا.

ولم يكن هذا عن قصور نظر أو ضعف إدراك - كما يظن بعض القراء - وإنما كان عن بعد نظر لا يدركه إلا من عاود القراءة والتحليل مرة ومرات، واكتشف أن هذا لم يكن محض

مصادفة، لأن المصادفة لا تتكرر على الدوام، وإنما هى إذا تكررت بصفة دائبة ودائمة شىء آخر غير المصادفة، فإذا ما درست بطريقة علمية متأنية فإنها تقودنا إلى فهم حقائق حرص أصحابها على إخفائها إلى حين.

(١٨)

وتطلعنا قراءة الأدبيات المتاحة عن الثورة حتى الآن على عدد من الحقائق الأخرى التى تتعلق بظاهرة إنسانية غريبة وفريدة، حين يتفاوت مصير جيل واحد تفاوتًا رهيبًا، فيصبح أحدهم أسير محبس الحياة السياسية الإجبارية فى خلال سنوات قلائل، على حين يظل الآخر متصلًا بالحياة السياسية ومتفاعلًا معها طيلة ثلاثة عقود تالية، لابتعاد صنوه.

ونحن نرى زكريا محيى الدين – على سبيل المثال – وقد ابتعد عن الحياة والأضواء بمحض إرادته الكاملة فى ١٩٦٨، بينما نرى أن خالد محيى الدين ابن عمه وزميله فى عضوية مجلس قيادة الثورة ظل فاعلًا ومشاركًا فى الحياة السياسية والبرلمانية إلى ما بعد نهاية القرن العشرين.

ولكى تتبلور الصورة فى أذهاننا بوضوح فإن أى شاب من أفراد عائلة محيى الدين الذين ولدوا فيما بعد عام ١٩٦٥ – مثلًا – لا يذكر أنه رأى عمه زكريا فى السلطة أو سطوتها أو أبهتها فى أى يوم من الأيام، بينما هو يرى عمه «خالد» نجمًا متواصل اللمعان، حتى وإن اختلفت وتقلبت درجة اللمعان والألمعية من عام إلى آخر.

ومع أن هذه هى الحقيقة التى أدركتها حواس هذا الشاب فإنه يجد مَنْ هم أكبر منه من أفراد عائلته رجالًا ونساء يخبرونه ولا يزالون يخبرونه أن عمه زكريا كان هو السلطة كلها، أو بعبارة أدق: كانت السلطة كلها هى عمه زكريا، بينما لم يكن عمه خالد إلا سياسيًّا من المعنيين بالكلام المنطوق أو المكتوب فحسب، بل يتعدى الأمر هذا إلى المهنيين المخضرمين.

(١٩)

وحتى لا أطيل على القارئ سأقص على القارئ قصة أربعة زملاء من دفعة واحدة، كانوا مرشحين فى فترات متتالية لتولى وزارة العدل.

فقد تخرج أحمد فؤاد، وأحمد خليفة، وأحمد ممدوح عطية، وفاروق سيف النصر، فى الدفعة نفسها فى كلية الحقوق ١٩٤٣.

وكان أحمد فؤاد مرشحًا (من قبل عبد الناصر نفسه) لمنصب الوزارة، وفى وزارة العدل نفسها فى ١٩٥٢، لكنه عوض عنها بمنصب موازٍ، فأصبح مسؤولًا عن بنك مصر.

بينما أصبح أحمد خليفة عضوًا فى مجلس الوزراء فى منتصف الستينيات، وكان مرشحًا أيضًا لوزارة العدل، ولكنه ولى الشؤون الاجتماعية والأوقاف، وسرعان ما ترك الوزارة إلى منصب علمى هادئ.

أما أحمد ممدوح عطية فقد أصبح وزيرًا للعدل بالفعل، فى النصف الثانى من السبعينيات، وتركها إلى منصب قضائى رفيع، ثم عاد إلى الوزارة ١٩٨٢، وتركها بمحض إرادته فى ١٩٨٧، مرشحًا زميله فاروق سيف النصر، الذى ظل يتولى وزارة العدل إلى ٢٠٠٤.

(٢٠)

ويتكرر هذا المثل فى قطاعات متعددة من حياتنا السياسية، وهو نمط غريب لا يمكن أن يوجد إلا فى ظل حكم الثورة التى عجلت للأولين بما حصل عليه الآخرون فى أوانه الطبيعى، ولكن فسيفساء الحياة السياسية جعلت الصورة متداخلة على نحو ما يتداخل «الموزايك» الذى نعرفه فى التصوير الصوتى لحالات قصور صمامات القلب، حين يختلط الدم الماضى فى طريقه الطبيعى بالدم المرتجع من طريقه، بسبب قصور الصمامات، وتنشأ عن هذا صورة تختلف عما هو مفترض فى ديناميات الحركة الطبيعية واتجاهاتها المفترضة فى حال الصحة، حين تتعاقب الأجيال مع تداخل طبيعى معقول بدلًا من أن يتكرر وجود جيل واحد بصورة شاذة على مدى خمسين عامًا!

(٢١)

ومن الموضوعات التى تناولتها الكتابات التاريخية عن الثورة ظاهرة الفساد المبكر الذى تطرق إلى بعض الضباط الأحرار.

وربما تتجاهل بعض الكتابات المعاصرة أن مثل هذا الفساد لم يكن إلا نتيجة طبيعية للدكتاتورية، ولغياب الديمقراطية، وغياب الشفافية والحساب، والانتصار للمجموعة أو الجماعة أو الشلة، واعتبار باقى الشعب من الآخرين.

وقد كانت الآثار السلبية والإيجابية لمثل هذه الروح تجتمع معًا لتصب ضد مصلحة الثورة،

وكان هذا مما يؤسف له، ففى حالة شباب أطهار لم تلوثهم الحياة بعد فإن الفساد المالى أو الإدارى أو الخلقى يعبر عن حالة من اليأس من تحقيق الأمل فى الصلاح أو الصواب.

ومع قوة الشباب وطاقته يجد هؤلاء أنفسهم مدفوعين إلى تفريغ طاقاتهم فى صور كثيرة من الفساد الذى هو أسهل وأيسر وأقرب من البناء بكل مشقته.

(٢٢)

ولم تقف المشكلة عند حدود انتشار الفساد فى مجموعة ما من الضباط الأحرار، ولكن الانعكاسات الخطرة تتمثل فى ثورة بعض آخر منهم على القيادة، بسبب تغاضيها عن الفساد، كما تتمثل فى رغبة آخرين فى أن يحققوا لأنفسهم مكاسب موازية لما يحققه الفساد لمرتكبيه.

ويقود هذا الوضع إلى نوع من الصراع بين أنصار الحق المطلق، ومتقبلى الأوضاع الراهنة، ويعبر هذا الصراع عن نفسه بمفردات سياسية أخرى تجنح إلى تصوير نفسها منتصرة لأفكار أخرى أكثر ارتباطًا بالحياة السياسية والاجتماعية فى إطارها النظرى.

وهكذا تدخل الصراعات والاختلافات الديمقراطية الطبيعية دائرة أخرى من الحديث بأسماء عن مسميات أخرى، ومن التوجه إلى مناطق أخرى، ظنًّا من أصحاب التوجه أنها هى الكفيلة بتطهير المسيرة مما شابها من أخطاء.

وربما كانت مناقشات سلاح الفرسان أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ من أبرز الأمثلة الدالة على انخراط الثورة المبكر فى هذه الإشكالية ومعقباتها ومضاعفاتها .

(٢٣)

وعلى النقيض من هذا النهج فإن قيادة تاريخية – كعبد الناصر – سرعان ما كانت تقع – للأسف – فى هوى جدلية التبرير.

ويجد زعيم كبير كهذا الرجل نفسه مضطرًّا إلى أن يلجأ إلى التجريد حين يواجه فى المناقشات (العامة أو الخاصة) حقائق دامغة تدين تصرفاته وتصرفات من هو مسئول عنهم، ثم إذا هو نفسه يلجأ إلى التشخيص حين يواجه فى المناقشة بالرأى الحاسم أو الاستنتاج الصحيح الذى يتعارض مع أطروحاته.

وتفتح ردود عبد الناصر على زملائه فى مثل هذه المناقشات أبواب الشك والريبة واليأس والتململ، ونرى كل هذا فيما ترويه كل الأدبيات المتاحة من مناقشات كان عبد الناصر طرفًا فيها، وإن كنا نرى هذا المعنى أوضح ما يكون فيما توحى به مذكرات عبد اللطيف البغدادى لقارئها، على الرغم من أن البغدادى نفسه لم يستطع بلورة الحقائق فيما وراء ما رواه من مشاهدات أو محسوسات.

وربما كان من حسن حظى وحسن حظ تاريخنا المعاصر أن وفقت مبكرًا لإتمام ونشر كتابى الكبير عن البغدادى، بما حفل به ذلك الكتاب من تحليل وتأصيل وتحقيق وتدقيق.

(٢٤)

ومع أن ثورة ١٩٥٢ قد حققت قبولًا واستحسانا لسياساتها فى أول عهدها، فإننا سرعان ما نفاجأ بأن هذه الثورة لم تستثمر قبولها ولا استحسانها ولا نجاحها فيما كان ينبغى عليها أن تستثمره، ولكنها ظلت تعانى وتداوى حالة الخوف من تكرار الثورة، ولهذا تضاعف الاهتمام بأمن الثورة حتى استقطب نجاحات الثورة لتفرغ (!!) نتيجتها فيه، وخصص لهذا الجانب من الحياة أكثر الوقت الذهبى الذى كان من المفترض أن يتوجه إلى التنمية.

بل إن علاقات مصر الخارجية صيغت للأسف الشديد من منظور التفكير فى هذا الأمن الثورى فحسب، وضاعت للأبد قوى دفع ضخمة وجبارة كان متاحًا للثورة أن تستغلها لو أن القيادات المسئولة تفرغت لمهام القيادة بوعى ومسئولية، ولكن نقص الخبرة جعل رجال الثورة يفقدون بأكثر مما يكسبون .

(٢٥)

ويبدو لى الآن أن فشل الثورة فى موضوع السودان لم يكن بسبب السودان، ولا الإنجليز، ولا مصر، ولكنه كان فى المقام الأول بسبب صراع رجال الثورة مع أنفسهم حول رؤاهم للوضع فى هذا الجزء من وادى النيل، وربما كانت استقالة صلاح سالم التى رويت فى بعض كتبى أكثر من رواية عن جوها وملابساتها تمثل أبلغ تعبير عن هذا الصراع الداخلى الذى انتهى بهذه الاستقالة معلنة وحاسمة وكاشفة دون أن يجد الآخرون فى أنفسهم الشجاعة قبل شهر أو شهور ليسبقوا الرجل إلى تفجير الموقف.

ويكفينا هذا التأمل السريع لفهم طبيعة معالجة الثورة لقضية السودان، وهى ذات المعالجة التى تكررت بعد هذا بطريقة أكثر فظاعة وفظاظة فى سوريا، ثم فى اليمن، وإلى حد ما فى العراق، والجزائر، وغيرها، حيث ربطت السياسة المصرية فى عهد الثورة استراتيجية مصر بأشخاص معينين، واكتسبت تلقائيًّا عداوة مَن هم مختلفون معهم، ثم غذت الصراع بطريقة إعلامية وتصريحية فجة، وصنفت القوى الوطنية فى كل هذه الأقطار الشقيقة، بحيث أصبح مَن يرى رأينا وطنيًّا وقوميًّا وعروبيًّا، ومَن لا يراه خائنًا وانفصاليًّا ورجعيًّا وعميلًا، وتعاملت سياستنا بتعالٍ شديد مع كل هؤلاء، سواء فى ذلك أنصارنا ومَنْ هم متحفظون على تصرفاتنا القاصرة.

(٢٦)

ولم تتوقف سياستنا الثورية فى تلك الفترة لحظة واحدة لمراجعة نفسها، وكان من الطبيعى أن تقل طائفة أهل ثقتنا يومًا بعد يوم عددًا وقوة، وأن تزداد بالتالى وبتلقائية طبيعية طائفة المناهضين لتصرفاتنا القاصرة، وهكذا فإننا أحرجنا أصدقاءنا فى النهاية فى كل هذه الأقطار، بل وصل الأمر فى النهاية إلى أن أصبح وجود هؤلاء الذين أحرجناهم يمثل قلقًا لبلادهم، لا يحل إلا باستضافتهم (اختياريًّا، بل إجباريًّا) فى مصر، بعيدًا عن نظم الحكم فى بلادهم، ولم يكن كل هذا إلا نتاجًا لدكتاتورية مصرية شابة لم تفلح فى أن تصقل من معارفها أو من تصوراتها، أو أن توسع فى آفاق علمها ومعارفها وفكرها وعملها بعيدًا عن منظور الأمن الضيق.

وللأسف الشديد فإن أصحاب القلم المقربين لم يتورعوا عن تغذية الأخطاء وتكرارها، ولم يكلفوا أنفسهم النصح للحظة واحدة، لأنهم لم يحسبوا إلا حساب نعيمهم الدنيوى، وتفردهم بالمجد، وأذن الزعيم، وفمه.

(٢٧)

ولا تخلو الأدبيات والمذكرات والكتابات المتاحة لنا عن تاريخ ثورة ١٩٥٢ من بحث لأبطالها (!!) عن المبررات التى تسوغ تقبل وقوع رجال الثورة فى الخطإ، ونحن نرى خالد محيى الدين بصفة خاصة، وعبد اللطيف البغدادى ومحمد نجيب، إلى حد ما، ينتقدون انسياق القانونيين إلى تأييد الثورة وتمهيد الطريق لها، حتى إذا ما وقعت الواقعة، وقام فصيل من فصائل

الثورة بإهانة القانون فى شخص رئيس مجلس الدولة القانونى العظيم، الذى لم تنجب مصر مثله، فإننا لا نرى أسفًا على ما حدث، وإنما نرى تَشَفِّيًا من أصحاب المصلحة فيمن ساعدهم على تحقيق أهدافهم، وكأنهم استعبدوه لأغراضهم وحدها، ولم يعد من حقه أن يعود إلى رشده.

وهكذا حكمت الثورة بعد هذا على كل أصحاب الحماس لها بأن يتريثوا فى حماسهم، لأنه لا يجوز لهذا الحماس أن يتوقف أو يفتر أو يتحول إلى حماس إيجابى ناقد، بل إننا نعجب من أن يفيض مَنْ كتب مذكرات خالد محيى الدين فى هذا الهجوم على القانونيين الذين أفسدوا الثورة والحياة السياسية دون أن يوازن هذا بالإشادة بموقف قانونى كبير كالدكتور وحيد رأفت، الذى وقف وحده ضد تيار الثورة المخالف للمنطق والقانون، ودون أن يدين خالد محيى الدين أصحاب المصلحة الذين هم زملاؤه، بل إنه هو نفسه كان من رأيهم!!

(٢٨)

وهكذا نستطيع أن نلمح بوضوح أن ثورة ١٩٥٢ حتى فى كتابات أكثر أفرادها حرصًا على تصوير نفسه وعيًا بالديمقراطية (وهو خالد محيى الدين)، لم تكن ترحب بالصواب، ولا بالحق، ولا بالقانون، ولا بالمنطق، لكنها كانت ترحب بما يتوافق مع أهوائها، وإذا حدث أن ذكَّرها أحد بالحق، بحثت له فى تاريخه عن تأييده لها بالباطل، لتفحمه وتسكته، أو تعايره دون أن تتوب، أو أن تُعلى فى ذات الوقت من قيمة «مَن وقفوا مع الحق»، وقد سارت الثورة طيلة عمرها على هذا المنهج الميكيافيلى المتميز!!

ومع سعادة الثورة بإنجازَيْهَا الكبيرين فى الإصلاح الزراعى والسد العالى، فإنها حتى الآن لم تفكر فى أن تكرم أصحاب هاتين الفكرتين، ولا من أفنوا أوقاتهم من أجل الفكرتين، وليس فى مصر كلها شارع يحمل اسم صاحب فكرة السد العالى، ولا تمثال له، ولا قاعة، مع أن الرجل هام بالفكرة إلى حد أن استغرقته وأخذت عليه مجامع نفسه.

كذلك فإن السياسى القديم محمد خطاب الذى نادى بفكرة الإصلاح الزراعى قبل الثورة وطرحها فى البرلمان ودافع عنها وتعرض فى سبيلها للهجوم، لم ينل من الثورة أى تقدير.

بل إن نائبًا آخر كان قد أيد دعوته استبعد من أن يكون مرشحًا لتولى المسئولية عن الإصلاح الزراعى، حتى لا تختلط الأوراق فى أذهان الناس عندما يرون الفكرة متجسدة فيظنونها بفضل إدارته التنفيذية!!

(٢٩)

وحدث هذا مع إنجازين آخرين كانا بالطبع فى حاجة إلى شجاعة القرار وإعلانه، وهما إعلان الجمهورية، وإعلان تأميم القناة، ولكن أحدًا لم يسمح بأن يترك أحدًا يصرح للناس بأن هاتين الفكرتين كانتا واردتين من قبل، وإنما صورت الأمور على أنها من اختراعات قيادة الثورة التى صور لها منافقوها من أصحاب القلم أنها احتكرت الإلهام، وبالتالى فإنها احتقرت كل إلهام للآخرين، وقد أدى هذا بالطبع إلى سيادة وتنمية روح الادعاء عند طبقات المديرين الصغار، والتنفيذيين الكبار، على حد سواء، فأصبحت المؤسسات القديمة بقدرة قادر مؤسسات جديدة بإجراء واحد فقط، وهو وضع لافتة جديدة عليها.

وعلى سبيل المثال كان هناك مجلس فؤاد الأول للبحوث العلمية، منذ أوائل الأربعينيات، فإذا بلافتة جديدة باسم المركز القومى للبحوث توضع على المبانى، بعد اكتمال بنائها، وتحمل تاريخ ١٩٥٦ على أنه تاريخ الإنشاء، مع أن ١٩٥٦ لم يكن إلا تاريخ تغيير الاسم.

ولولا الصعوبة الفنية فى سلوك هذا المسلك مع الجامعات القائمة، لكان قد حدث هذا مع الجامعات عند تغيير أسمائها، بل إنه حدث بالفعل مع جامعة أسيوط التى كانت الدراسة لم تبدأ فيها بالفعل فإذا بالقرار القديم بإنشائها يختفى ليفسح المجال لقرار جديد يجعلها من منجزات الثورة.

حتى إذا ما مضت السنوات وتضخم الادعاء، لم تجد الثورة حرجًا فى أن تفعل هذه الفعلة الشنعاء مع أقدم جامعة فى العالم - الأزهر الشريف -، فإذا بتاريخ إنشائها يصبح فى الستينيات، وهو لا يزيد على أن يكون تاريخ صدور قانون بالتطوير، شمل إدخال كليات جديدة إلى الجامعة العريقة.

(٣٠)

وهكذا.. ومن حسن الحظ، ومن نعم الله أن مصر المعاصرة قد بدأت تتخلى عن كل هذا العبث وتعود إلى تأصيل وتجذير إنجازاتها، ونسبتها إلى أصولها وتاريخها الصحيح.

■ ■ ■

الفصل الرابع

مارس ١٩٥٤ بدلًا من يوليو ١٩٥٢

(١)

بعد ٢٠ شهرًا من قيامها اجتازت ثورة يوليو ١٩٥٢ ما يعرف فى التاريخ المعاصر بأزمة مارس ١٩٥٤، منهية تمامًا حقبة من الديمقراطية والليبرالية، وبادئة حقبة جديدة من مراحل العمل الوطنى، وعلى الرغم من أن بلادنا العزيزة قد عانت معاناة رهيبة من حكم الفرد، ونتائجه، وعواقبه، فإننا لا نستطيع أن ننكر حقيقة مهمة، وهى أن هذا الحكم (حكم الفرد) ربما جنبها سلسلة طويلة من الفتن والقلاقل، كان من الممكن أن تنساق إليها لو أن كل سلاح من الأسلحة أو كل مجموعة من مجموعات الضباط قد نجحت فى أن تصل إلى الحكم عبر انقلاب أو بواسطة القوة، ولو أن هذا حدث لكانت مصر بكل ما فيها قد انخرطت وانزلقت إلى دوامة الانقلابات العسكرية التى عرفتها دول شقيقة ومجاورة.

(٢)

ومع هذا فإننا لا نستطيع أن ننفى حقيقتين مهمتين: الحقيقة الأولى هى أننا لا نجزم - أو بالأحرى لا نستطيع - أن ننفى أن انقلابًا من هذه الانقلابات كان كفيلًا بأن يقود وطننا إلى حياة سياسية أكثر ازدهارًا ومعقولية من تلك التى عاشتها بلادنا تحت حكم جمال عبد الناصر، وقد انتهت بأقسى مأساة يتخيلها العقل البشرى على نحو ما حدث بالفعل فى ١٩٦٧.

أما الحقيقة الثانية فهى أننا لا نستطيع أن نجزم - أو أن نؤكد - أن مصر بكل تاريخها الليبرالى كانت عاجزة عن أن تقود حياتها السياسية، بعيدًا عن حكم الفرد، حتى لو كان هذا فى ظل ديكتاتورية عسكرية.

(٣)

وعلى كل الأحوال فإن التفصيلات التى تحفل بها الأدبيات التاريخية والسياسية المتاحة لا تتوقف عند حدود هذه الفرضيات، وإنما هى تمتد إلى رواية وتأمل وشرح الآليات المتعددة التى قادت إلى ما حدث على نحو ما حدث.

وليس من شك فى أن الحديث عن الفترات الباكرة من الحياة السياسية لعبد الناصر والسادات وزملائهما أمر كفيل بأن يلقى بأضواء كثيرة ومتعددة على الجوانب المهمة فى مرحلة التكوين، كما أن الحديث عن ديناميات العلاقات فى ظل المجموعات الصغيرة كفيل بأن يجعلنا نتفهم موقف الشخصيات ذاتها حين تخرج فى نطاق نشاطها وممارستها للسياسة من نطاق إلى نطاق آخر، أكثر عددًا، وأكثر تنوعًا فى الوقت ذاته.

ولن يكون من الصعب علينا أن ندرك أن كثيرين من الذين قاموا بالثورة وأداروا أمورها لم يكن قد نما عندهم، بل ربما لم يكن قد وجد لديهم الحس السياسى من الأساس، ولهذا فقد كانت هناك تربة خصبة تهيئ لصاحب المبادرة ذى الحس السياسى – مهما كان قصوره – أن يعتقد فى أهمية انفراده بالأمر، ومن ثم بالحكم.

(٤)

على أن هذا لا ينفى الوجه الآخر للقضية، وهو أن آراء الآخرين لم تكن خطأ على طول المسار، وأن ممارستهم لم تكن ضلالًا على طول الخط، كما أن تمسكهم بالقيم العليا لم يكن يقل عن تمسك صاحب الفرصة فى الحكم المطلق بما رآه حقًّا أو خيرًا أو جمالًا.

وربما قادنا هذا إلى تأمل السؤال الذى طرحه فى ذكاء شديد واحد من أصحاب المذكرات التى كتبها أحد السبعة الأوائل فى تنظيم الضباط الأحرار، وهو حسين حمودة، وهو نفسه الذى أجاب فى ذكاء شديد عن سؤاله بأن الضباط الأحرار لم يحكموا مصر بعد الثورة.

وقد دلل على هذا بمجموعة من الأدلة التى لا يتطرق إليها الفساد فى الاستدلال، ولا القصور فى التسبيب، ومن ناحية أخرى فإن مقارنة كشف الضباط الذين شاركوا فى السلطة بكشف الضباط الأحرار تجعلنا بسهولة ننحاز إلى رأى حسين حمودة.

(٥)

وربما يكون من الطريف أن نتأمل – على سبيل المثال – أسماء الذين وصلوا إلى عضوية اللجنة العليا التنفيذية فيما قبل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، فصحيح أن أنور السادات كان من اللجنة القيادية لتنظيم الضباط الأحرار، لكننا فى المقابل لا نجد غيره من أعضاء هذه اللجنة وقد بقى فى هذا الموضع المتقدم من دولاب الحكم فى عهد الثورة!! فعلى صبرى لم يكن عضوًا أصيلًا فى تنظيم الضباط الأحرار.

وحسين الشافعى لم ينضم إلى اللجنة القيادية إلا عند تشكيل مجلس قيادة الثورة، بعد قيام الثورة بشهر، وبالتحديد فى أغسطس ١٩٥٢.

أما عبد المحسن أبو النور فكان من الصف الثانى للضباط الأحرار.

وبالموازاة لهؤلاء العسكريين الأربعة فى اللجنة التنفيذية العليا كان هناك أربعة مدنيين:

أحدهم تكنوقراطى قبطى، يعكس وجوده الرغبة فى التعبير عن وحدة الأمة الوطنية.

وقبله تكنوقراطى تقليدى ظل مع الثورة منذ ديسمبر ١٩٥٢ على السراء والضراء، حتى وصل إلى منصب نائب رئيس الجمهورية.

وبعده أستاذ جامعى ومحام إقليمى وجدا الفرصة فى ظل آليات حكم الفرد للصعود إلى المواقع المتقدمة من خلال الاتحاد الاشتراكى.

(٦)

بل ربما يكون من الإنصاف أن نذكر أن هناك من الضباط الأحرار مَنْ لم يصل إلى المواقع الأولى فى الحكم إلا فى عهد الرئيس حسنى مبارك، كتوفيق عبده إسماعيل، وصبرى القاضى، أو فى نهاية عهد الرئيس السادات، كالمشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نفسه.

بل ربما نضيف أن الضباط الأحرار الذين تولوا الوزارة فى عهد الرئيس عبد الناصر كانوا أقل عددًا من الضباط الوزراء الذين لم يكونوا أصلًا من الضباط الأحرار.

فإذا ما انتقلنا إلى الحديث عن النفوذ فإننا نفاجأ بأن سامى شرف – على سبيل المثال – لم يكن من الضباط الأحرار.

الفصل الخامس

التناقضات فى مذكرات الضباط الأحرار

(١)

حتى ما بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، لم يكن هناك كشف رسمى يحدد من هم الضباط الأحرار، وهكذا.. فإنه كان من الممكن لأى ضابط أن يزعم أنه من الضباط الأحرار، كما كان من الممكن لأى ضابط أن ينفى عن زميله هذه الصفة حتى يحرمه من المجد، أو من الحق فى هذا المجد.

ثم أصدر الرئيس السادات قرارًا جمهوريًّا بأسماء الضباط الأحرار، حتى يستفيد هؤلاء فى معاشاتهم ومرتباتهم، فى ذلك الوقت لم يكن هؤلاء قد وصلوا إلى سن الستين، ذلك أنه لم يكن بين الضباط الأحرار من يعود تاريخ ميلاده إلى ما قبل ٦٠ سنة.

ولكن بعد سنوات قليلة بدأ هؤلاء يستفيدون من المزايا التى منحتها الدولة فى عهد الرئيس السادات للضباط الأحرار، وكان من هذه المزايا أن ينال كل منهم رتبة زملائه العاملين فى القوات المسلحة، إذا كان قد ترك خدمة القوات المسلحة فى مرحلة سابقة لأى سبب من الأسباب، سواء فى هذا الفصل، أو الإبعاد من الخدمة، أو تولى المناصب المدنية.

وهكذا وصل بعضهم إلى رتب الفريق، واللواء، على الرغم من أن بعضهم ترك الخدمة فى رتبة ملازم أول.

(٢)

هكذا أصبح مسمى الضباط الأحرار واضح المعالم والحدود، وأصبح هناك كشف رسمى بأسماء هؤلاء الضباط الأحرار، الذين يصل عددهم إلى قرابة المائتين، وهو موجود كملحق لمذكرات عبد اللطيف البغدادى، على سبيل المثال.

بعض هؤلاء الضباط الأحرار - وليس كلهم بالطبع - كتب مذكراته، وبعضهم كتب كتبًا تاريخية يروى بها أحداث الثورة.

وكما هو متوقع فإن هذه الكتابات حافلة بالتناقضات مع بعضها، بل ومع نفسها، والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا.

(٣)

أكثر نماذج التناقض مع النفس نراها فى مذكرات خالد محيى الدين، التى تحمل عنوان «والآن أتكلم»، ويرجع السبب فى هذا إلى عدة عوامل، منها تأخر تاريخ نشر هذه المذكرات إلى ما بعد أربعين عامًا من الأحداث التى وقعت، كما يعود السبب - من ناحية أخرى - إلى أن خالد محيى الدين لم يحرر هذه المذكرات بنفسه.

ولعل أوضح نموذج على هذا التناقض ما يرويه خالد محيى الدين فى إحدى الصفحات من أن ثروت عكاشة هو الذى تولى اعتقال قائد سلاح الفرسان اللواء حشمت، وبعد أكثر من ثلاثة فصول يروى أن حسين الشافعى هو الذى قام بهذا الدور!

الشيء نفسه يحدث فى روايته لمعرفته الأولى بالزعيم الفلسطينى ياسر عرفات، من خلال التدريب الجامعى، وفى موضع آخر من خلال المنظمات السياسية!

(٤)

ولا يتوقف التناقض مع النفس عند ذكر الوقائع، ولكنه يمتد ليشمل الروح التى كتبت بها الأحداث، ويتضح هذا الخلق بطريقة ظاهرة فى الفروق الجوهرية بين المرات الأربع التى كتب فيها عبد اللطيف البغدادى مذكراته، وهى ـ على سبيل الحصر:

الحوارات التى نشرها سامى جوهر فى كتاب «الصامتون يتكلمون».

مذكرات البغدادى فى جزأين، التى نشرها المكتب المصرى الحديث.

مذكرات البغدادى فى مجلة أكتوبر.

حوارات نصف الدنيا العشرين مع البغدادى.

فالتناقض فى الروح السائدة فى هذه المذكرات يصل إلى مرحلة خطرة، وعلى سبيل المثال

موقف البغدادى من عبد الناصر فى نهاية عهده، وموقفه من قضية تعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية فى تلك الفترة، ففى بعض المذكرات يقول البغدادى إنه لا يعرف شيئًا عن هذا الموضوع، وفى البعض الآخر يقول إن عبد الناصر بنفسه حدثه فى أنه سوف يستصدر له القرار خلال أسابيع معدودة، وبعد العودة من إجازة الصيف.

(٥)

يدخل فى إطار التناقض مع النفس أيضًا تكرار الرواية مع إعادة صياغة بعض أجزائها، وقد تميز الرئيسان جمال عبد الناصر، وأنور السادات، بتحقيق إنجاز قياسى فى هذا الصدد، فقد استطاعا أن يعيدا فك - وتركيب - كل الروايات التى قدماها عن ثورة يوليو ١٩٥٢، من خلال ما نشراه فى كتب ومذكرات اتخذت طابع التأريخ أو التنظير، سواء فى ذلك «فلسفة الثورة» لعبد الناصر، أو «قصة الثورة كاملة» لأنور السادات، أو «يا ولدى هذا عمك جمال»، لأنور السادات أيضًا.

وفى ١٩٦٢ - مثلًا - وبعد قيام الثورة بعشر سنوات اعترف الرئيس عبد الناصر فى خطابه أمام المؤتمر القومى بدور يوسف صديق، وهو الدور الذى كانت الثورة طوال السنوات العشر السابقة حريصة على تجاهله تمامًا، بل كان يوسف صديق نفسه فى سجون الثورة ومعتقلاتها عامًا بعد عام.

ولا يقف الأمر عند إيفاء يوسف صديق حقه، أو سلبه هذا الحق، فقد تعرض الرئيس محمد نجيب نفسه لهذا التناقض بطريقة عكسية، فبعد التمجيد والتنزيه والتعظيم أُهيل عليه وعلى اسمه التراب، حتى مُنع ذكر اسمه تمامًا فى كل نص مقروء أو مسموع أو مكتوب، بل إن بعض - إن لم يكن معظم - كتب التاريخ المدرسى لا تزال (إلى الآن) تذكر أن الثورة قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر، دون ذكر محمد نجيب.

(٦)

على صعيد ثالث فإن موقف مذكرات الثورة وقادتها الضباط الأحرار من الإخوان المسلمين ظل يتشكل حسب الظروف، ما بين أُخُوَّةٍ، ثم تقارب، ثم تباعد، ثم تربص، ثم عداء، ثم عداء أزلى، ثم إعادة احتواء، ثم تربص متكرر!! وهكذا..

ينحاز كمال الدين حسين – فيما روى من مذكرات – إلى الإخوان المسلمين والاتجاهات اليمينية، بينما يتحفظ خالد محيى الدين على مثل هذا الانحياز، ويلجأ إلى النقيض، فيزعم أن سيد قطب كان هو الذى حرض الثورة ضد الحركة العمالية وضد تمرد العمال فى كفر الدوار، فى بداية عهد الثورة، وهو ما انتهى بإعدام خميس، والبقرى.

(٧)

بعد كل هذا نأتى إلى التناقض مع الآخر، ولعل أبرز نموذج قاد إلى هذا التناقض أن أحمد حمروش – أحد الضباط الأحرار الذين اتهموا بأنهم لم يقوموا بواجبهم على الوجه الأكمل، (أو كما هو مفروض) – كان بحكم هوايته للكتابة بمثابة الضابط الأسبق إلى تسجيل تاريخ الثورة، وهو الذى ألف مبكرًا مجموعة من الكتب عن ثورة يوليو، وقد صبغها بتوجهاته الماركسية الواضحة.

وقد دفع هذا الموقف الكثير من الضباط الأحرار إلى رواية وجهة نظرهم فى الوقائع التى ذكرها حمروش، وكانت النتيجة مساجلات طويلة بين كثير من هؤلاء وبين حمروش، مما أفقد كتب حمروش وكتاباته القدرة على أن تبقى محتفظة بالمكانة التاريخية التى كانت ممكنة لها لو أن صاحبها تخلى لبعض الوقت عن أيديولوجياته السابقة.

وقد وصل الأمر فى التذمر من طريقة أحمد حمروش فى الكتابة إلى أن الرئيس السادات نفسه ذكر لثروت عكاشة – على حسب ما يرويه الأخير (على طريقة السؤال) –: هل قرأت ثورة حمروش؟ وكان عكاشة بالطبع أكثر غضبًا من كتابات مذكرات حمروش من السادات نفسه.

(٨)

وقد كان من حسن حظ الثورة أن أحد أفرادها استطاع أن يسجل تاريخها العسكرى، بقدر كبير من المهارة، وهو اللواء جمال حماد، لكنه لم ينل حظه لسببين، الأول: لأنه لم يكن من الصفوف الأولى فى قادة الثورة، كما أنه لم ينل مناصب صحفية أو سياسية كحمروش، الذى عين رئيسًا لروزاليوسف، ومديرًا للمسرح القومى، وإن كان قد وصل إلى منصب محافظ كفر الشيخ، الثانى: لأنه ظل يحتفظ بالتقدير لشخصين، أهالت أنظمة الثورة على اسميهما التراب، وهما محمد نجيب، وعبد الحكيم عامر.

وتحرص اتجاهات كثير من المنتمين للثورة على محاولة نفى كتابات جمال حماد، بالقدر نفسه الذى تنفى به كتابات أحمد حمروش، وتستند جهود النفى هذه إلى التناقضات التى وجدت بين كتابات هذين الرجلين القادرين على الكتابة، وبين كتابات غيرهم، سواء من الضباط الأحرار أو غيرهم من رجال الصحافة والإعلام.

(٩)

ومع هذا فإن مذكرات عبد اللطيف البغدادى على اختصارها، وكذلك مذكرات الرئيس محمد نجيب، قد ظلت تتمتع بمكانة متقدمة على كتابات أحمد حمروش وجمال حماد، لأنها نجحت مبكرًا فى تصوير التاريخ بلون وطعم ورائحة، بعيدًا عن الألوان الصناعية ومكسبات الطعم والرائحة الصناعية.

وقد ظل التناقض فى مذكرات البغدادى ونجيب أقل بكثير منه فى أى مذكرات أخرى لرجال الصف الثانى من الضباط الأحرار.

ولعل هذا يقودنا إلى الحديث عن التناقض الراجع إلى تكبير الدور الفردى ومحاولة نفى الآخر، وقد عانت مذكرات كثيرة كتبها الضباط الأحرار من الآثار السلبية لمثل هذا التناقض، وذلك على نحو ما حدث حين تعمد عبد الفتاح أبو الفضل التقليل من شأن زميله حسن التهامى، فأصبحت مذكراته تصنف على أنها مذكرات لتفنيد روايات (والهجوم على) حسن التهامى فحسب، وقد وقع حسن التهامى نفسه فى مثل هذا التناقض حين خصص صفحات كثيرة لإبراز بطولاته فى مواجهة صديقه الرئيس عبد الناصر، فظهرت مذكراته فى صورة ممسوخة تمامًا، وكأنها لمجرد ادعاء البطولة والهجوم على عبد الناصر، مع أنه ظل صديقه وزميله ووزيره ومساعده للنهاية!!

(١٠)

وعلى الخط نفسه فإن جمال منصور وقع هو الآخر فى نفس المعترك حين خصص صفحات كثيرة من مذكراته للهجوم على الجناح الموالى للاتحاد السوفيتى فى الحكومة المصرية، وبصفة خاصة على صبرى وعزيز صدقى.

كذلك انحازت مذكرات اثنين من الإخوان المسلمين المنتمين للضباط الأحرار إلى وجهة

نظر الإخوان ضد وجهة نظر الثورة، وبهذا خرجت مذكراتهما مختلفة على طول الخط مع مذكرات زملائهما، وهذان الاثنان هما: عبد المنعم عبدالرؤوف، وحسين حمودة.

(١١)

ولا يبتعد كثيرًا عن هذا التوجه ما توحى به مذكرات الأجنحة المختلفة للضباط الأحرار.

وعلى سبيل المثال فإن صداقة صلاح نصر لعبد الحكيم عامر فى مواجهة عبد الناصر جعلت مذكراته تصور عامر فى صورة الملاك، وناصر فى صورة الشيطان.

وعلى النقيض التام من هذه الصورة نجد أمين هويدى وهو يصور عامر فى صورة الشيطان، وعبد الناصر فى صورة الملاك.

أما محمد حافظ إسماعيل - وهو الخلف الثالث لهما فى قيادة المخابرات - فحريص على أن يصور الرجلين متميزين بميزات بالغة القيمة، لكنه فى المقابل يعجز تمامًا عن تقديم سبب معقول لتوالى الكوارث على الوطن فى ظل قيادتهما المشتركة.

(١٢)

ولا تخلو مذكرات الضباط الأحرار على اختلاف مواقفهم من الحرص التام على نفى الآخر والتقليل من شأنه ومن وجوده، بل وتصويره سببًا لكل الكوارث.

نرى هذا فى سلوك ثروت عكاشة تجاه شعراوى جمعة وعلى صبرى وسامى شرف.

ونراه أيضًا فى تجاهله وتحامله على نظيره الدكتور عبد القادر حاتم.

كما نراه فى تعظيم أحمد كامل رئيس المخابرات العامة الأسبق لقدراته فى مقابلة مواقف زملائه من أمثال سامى شرف.

(١٣)

وفى اتجاه آخر تصل مذكرات الضباط الأحرار إلى مراحل متقدمة من جلد الذات، ونحن نرى صورة الفريق محمد فوزى - فى كثير من مذكرات زملائه - نموذجًا للضابط الجاهل المتعجرف، بل الذى ترقى تصرفاته إلى درجة الخيانة، وهو ما نراه واضحًا فى مذكرات صلاح

نصر وعبد الفتاح أبو الفضل وغيرهما من قادة القوات المسلحة الكبار، من أمثال الفريق أول محمد أحمد صادق والفريق مدكور أبو العز واللواء عبد الحميد الدغيدى والفريق أنور القاضى.

ومع هذا فإن مذكرات الفريق فوزى وأصدقائه من ضحايا ١٥ مايو ١٩٧١ تصوره على أنه الرجل الذى أعاد بناء الجيش المصرى، وتتحدث عن إنجازه بأقوال مرسلة، من قبيل أنه كان سيدير معركة مع إسرائيل فى ذكرى الأربعين للرئيس عبد الناصر، مع أن كل الشواهد تنفى ذلك على نحو ما أوضحه الفريق سعد الشاذلى فى مذكراته.

(١٤)

ويبقى التاريخ المصرى المعاصر مفتوحًا لاجتهادات كثيرة لا تزال مندوبة ومطلوبة من أجل الوصول إلى الحقيقة.

■ ■ ■

الباب الثالث

محنة الهزيمة والانتصار

الفصل السادس

ذكرى ٥ يونيو ١٩٦٧

(١)

يعتقد كثيرون أن حرب ١٩٦٧ لا زالت تحتاج إلى قراءات ودراسات كثيرة، بل وإلى مذكرات تكتب لتلقى الأضواء على بعض جوانب لا تزال غير مضاءة، وأنها لا زالت كذلك بحاجة إلى آراء تقترح علينا التصوير الحقيقى، لأن ما حدث كان شيئًا من الخيال!! ومن اليسير على كل منَّا أن يدلى برأيه فى ١٩٦٧ ولكن من المستحيل على أى منَّا أن يعترف بأنه يصعب عليه الوصول إلى الحقيقة فى أمرها.

وسأحاول بشىء من التعقل أن أستلفت نظر القراء إلى أمر مهم جدًّا لم يناقشه أحد من قبل، هذا الأمر المهم جدا يتمثل فى سؤال بسيط يقول فى براءة:

هل دخلت مصر حرب يونيو ١٩٦٧ لتحقيق هدف معين؟

وما هو - يا ترى - هذا الهدف؟

ذلك أنه فى تقييم أى نشاط إنسانى لابد من أن نقيس الإنجاز تبعًا لمقدار نجاحه «أو فشله» فى تحقيق الهدف، ولابد من تحديد أو معرفة ذلك الهدف الذى نبحث عنه، هل نجح النشاط فى تحقيقه أم فشل فى تحقيقه؟

(٢)

فإذا تأملنا حرب ١٩٦٧ وجدنا أنفسنا الآن أمام سؤال منطقى وبسيط:

هل كنا نهدف - مثلًا - من هذه الحرب إلى إزالة ما سُمى بـ «دولة إسرائيل»؟

أم هل كنا نهدف - مثلًا - إلى بث الرعب فى قلوب مواطنيها، بحيث يتركونها فى أول فرصة تتاح لهم؟

هل تم التخطيط مثلًا لتدمير قوة عسكرية إسرائيلية معينة، أو سلاح محدد، بحيث لا يكون هذا السلاح مصدر خطر على الدول المجاورة؟

هل كان المقصود - على أضعف الايمان - حملة تأديب للقوات الإسرائيلية الموجودة على حدودنا، بحيث تفهم هذه القوات أنها تعسكر إلى جوار قوة أو قوات قادرة على التأديب اللازم فى أى وقت؟

(٣)

لا أريد أن أسترسل فى مثل هذه الأسئلة، فمن الواضح أننا بدأنا هذه الحرب دون أن يكون لنا هدف محدد منها، ومن غرائب الأقدار أننا حققنا نصرين مهمين قبل بداية الحرب:

فقد استعدنا، أولًا، شرم الشيخ، ولكننا لم نستطع أن نفخر بهذا على المستوى المحلى، لأننا كنا قد أخفينا عن الشعب منذ ١٩٥٧ نبأ الاتفاق الخاص بها.

كذلك تمكنا، ثانيًا، من إغلاق المضيق الذى كنا قد التزمنا «دون أن نعترف للشعب أيضًا» بتركه مفتوحًا أمام الملاحة الإسرائيلية.

كان من المتوقع إذن أن يكون هناك مزيد من الانتصارات!!

ولكن ما هى الانتصارات التى كنا نسعى إليها؟

على المستوى الفولكلورى كان الشعب يسأل نفسه هذا السؤال، ويجيب الصالحون من سواد الشعب الصالح بأن قواتنا ستصلى الظهر فى تل أبيب، وربما فى القدس، بعد العبور على تل أبيب، أما الذين يتمتعون بنزوات الشباب فكانوا يمنون أنفسهم بسبى نساء اليهود فى تل أبيب قبل أن يحل عصر ذلك اليوم!!

ولكن على المستوى القيادى لم يكن هناك تفكير فى أى من هذين الهدفين، لا الصلاة فى القدس، أو تل أبيب، ولا المتعة فى تل أبيب، وهكذا بدأنا معركة لا نعرف الهدف منها لأننا لم نحدده!!

(٤)

وسيقرأ الناس - ما شاء الله لهم أن يقرؤوا - كل ما كتب عن هذه الحرب، وسيجدون موقفا مهمًّا جدًّا عندما أشار المهندس صدقى سليمان - حسبما روى الرئيس السادات نفسه فى

كتابه «البحث عن الذات» – إلى أن إغلاق الخليج يعنى الحرب، فالتفت عبد الناصر إلى عبد الحكيم عامر يسأله عن استعداد القوات، فأجابه قائد القوات المسلحة بأقصى ما يجاب الرئيس به إذا ما سأل قائد الجيش، قال عبد الحكيم عامر: برقبتى يا ريس!!

ومن العجيب أن كل الذين يذكرون هذه القصة ويعولون عليها فى التحكيم بين عبد الناصر وعبد الحكيم لا يعنيهم منها غير الجزئية الخاصة بالتعبير الذى نطق به عبد الحكيم، ومدى ما ينطوى عليه من.. ومن.. ولكنهم يتجاهلون الشق الأول من الموقف، وهو التنبيه المهم الذى أثاره الرجل الرشيد صدقى سليمان!

ومن الغريب أيضًا أن عبارة عبد الحكيم الشهيرة فى مواجهة عبد الناصر أصبحت بمثابة الموقف الأساسى الذى تبنى عليه نظرية كل القائلين بمسئولية عبد الحكيم عامر عن كل ما حدث، فهو قد سئل عن الاستعداد فأجاب، وهكذا يمكن «أو يجب!» إلقاء كل المسئولية عليه!

(٥)

ولست فى معرض الدفاع عن عبد الحكيم عامر، ولكنى أحب أن أعيد التنبيه على أن مسألة الحرب كما حدثت كانت أكبر بكثير جدًّا من تصورات كل من عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر.

وسأتخذ للتدليل على هذا القول أربعة أمثلة، أراد أصحابها بنشرها أشياء أخرى غير هذا الذى أزعمه.

وسيلاحظ القارئ أننى أكاد أبتعد عن بؤرة المعركة حتى لا تصاب عيناى بعدم القدرة على الإبصار من فرط توهج المعركة وأحداثها، وإنما أنا حريص على أن أراقب من بعيد حتى تتضح الصورة كاملة أو قريبة من الكمال.

(٦)

المثل الأول: هذا هو عبد الرحمن عنان رئيس مؤسسة الطيران العربية «أى مصر للطيران»، بعد أن عدل اسمها على نحو ما كانت كل الأسماء تعدل» يروى لنا كيف هداه الله إلى أن ينقذ المؤسسة وطائراتها فى حرب ١٩٦٧ وكيف حدث هذا بالصدفة البحتة حين تعطلت سيارته فى طريق المطار قبيل الحرب بأيام، فمر به صديقه محمد فائق وزير الإرشاد القومى وعلم منه

أن الحرب وشيكة، وهكذا بدأ بمبادرة شخصية فى إجراءات عملية وناجحة حمت أسطولنا الجوى.

وهو يروى ما قام به على استحياء، وإن كان فخورًا به بالطبع كما يروى لنا «دون أن يقصد» كيف كان من الممكن فى الوقت ذاته أن يؤاخذ على ما قام به.

وقد وردت رواية الرجل، فى أعقاب نشر مسلسل رأفت الهجان، حيث أثير كثير من الأقاويل حول مدى التخطيط المصرى والاستعداد المدنى والعسكرى لتلقى الحرب!!

ونشرت إحدى مجلاتنا هذه الرسالة التى أرسلها هذا الرجل ليروى فيها كيف استطاع أن يقى شركته ومؤسسته آثارًا مدمرة بعد أن علم بمحض الصدفة من الوزير محمد فائق أن الحرب ستشب.

(٧)

ونأتى إلى المثل الثانى: هذا هو المشير محمد عبدالغنى الجمسى، الذى هو بلاشك وبلا جدال واحد من أعظم قادتنا العسكريين، وقد عاش هذه الحرب فى صف قريب من الصف الأول، وإن لم يكن الصف الأول نفسه، وهو فى مذكراته يحدثنا عن انطباعه عن قرار بدء الحرب، فيقول: «ومن المؤسف والمؤلم أن يكون كلام المشير عامر، إذا صح ما نسب إليه عندما سأله الرئيس عبد الناصر فى مؤتمر مايو ١٩٦٧ عن استعداد القوات المسلحة لتنفيذ إغلاق المضايق، بعد أن قال عبد الناصر: إذا قفلنا المضايق فالحرب مؤكدة، كان رد المشير عامر: برقبتى يا ريس، كل شىء على أتم استعداد، وكان ذلك هو الفيصل فى الحكم على القدرة القتالية للقوات المسلحة واستعدادها للحرب برغم أنه كلام سطحى لا يستند إلى أساس عسكرى.

«كما أن أسلوب اتخاذ هذا القرار السياسى المهم والخطير ليس هو الأسلوب العلمى الصحيح لزج القوات المسلحة فى حرب ضد إسرائيل، ومعروف عنها أن احتفاظها بقوات مسلحة متفوقة على الدول العربية هو مبدأ رئيسى من مبادئ سياستها القومية واستراتيجيتها العسكرية منذ نشأتها».

(٨)

أما المثل الثالث فيتعلق بقائد عسكرى متميز، كان قريبًا من الصف الأول، أو من سلطة اتخاذ القرار، وكان المفترض أن يؤخذ برأيه فى القرار، ولكن أحدًا لم يهتم بقراءة ما كتبه، ولا

بالانتباه إلى ما حذر منه، هذا القائد هو الفريق الشهير أنور القاضى، قائد قواتنا فى اليمن، ورئيس هيئة العمليات للقوات المسلحة، يتحدث عن تقرير مهم أعد ولكن لم تتم قراءته فيقول:

«وضعت هيئة العمليات تقريرًا حذرت فيه من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل، ولفترة زمنية طويلة قادمة (حتى يمكن تلافى ما سبق ذكره من عيوب ونقائص)، عرضت هيئة العمليات هذا التقرير على الفريق أول محمد فوزى، رئيس الأركان، الذى وافق عليه فورًا، وأمر بعرضه على القيادة العليا».

«ويبدو أن المشير عامر تجاهل هذا التقرير، ولم يضعه فى اعتباره، عندما وافق خلال مايو ١٩٦٧ على غلق مضيق العقبة الذى يترتب عليه الحرب».

«وتمر الأيام، ويكلف الفريق أول فوزى فى أواخر أغسطس ١٩٦٧، بعد الهزيمة، بتسلم الأوراق والخرائط السرية للغاية من خزينة منزل المشير عبد الحكيم عامر فى الجيزة، فوجد تقرير هيئة العمليات دون أن يبدى المشير عامر عليه أى تعليق».

(٩)

ونأتى إلى المثل الرابع، فهذا الذى يتحدث عنه أنور القاضى يؤكده منير حافظ فى حواره مع رشاد كامل، المنشور فى كتاب «عبد الناصر الذى لا نعرفه»، حيث يقول:

«وأذكر أن صلاح نصر مدير المخابرات العامة وقتها أعد تقريرًا من حوالى ثلاثين صفحة، جاء فيه أن الوضع ليس بالسهولة التى كنا نتصورها، وأن التصور القائل بتدخل الاتحاد السوفيتى فى القتال تصور مبنى على غير أساس، فى الوقت نفسه كان هناك تقرير آخر من المخابرات الحربية يتحدث ويذكر مدى الاستعدادات الإسرائيلية، ثم مقارنة بين استعداداتنا واستعداداتهم، ولكن كل ذلك جاء ذكره على استحياء فى هذا التقرير».

(١٠)

ولعلنا بهذه الأمثلة الأربعة التى اكتفينا بإيرادها من أمثلة كثيرة ومتعددة نستطيع أن نصل إلى حقيقة مهمة، وهى أن سؤال عبد الحكيم عامر - أو مساءلته - عما حدث فى يونيو ١٩٦٧ يصبح شبيهًا بسؤال طالب فى الطب «أو طبيب شاب على أقصى تقدير» عن المصيبة التى

حدثت بوفاة مريض فى حجرة العمليات حينما تركنا له التصرف فيه، «ولن أقول العبث به»، وهو تحت التخدير، تحت دعوى أنه سيجرى عملية جراحية، فلا هو يدرى كيف يبدأ، ولا كيف ينتهى، ولا ما هى الخطوات، ولا ما هى العملية أصلًا، كل ما فعله أنه ضرب مشرطًا فى بطن المريض، ثم أصيب بالارتباك لما رأى الدم بدأ ينزف بغزارة شديدة ولا يتوقف مهما وضع - أو لم يضع - من ضمادات!

هل تجنيت على أداء عبد الحكيم عامر في١٩٦٧ بهذا الحكم أم أنى أنصفته؟!

الله ورسوله أعلم.

(١١)

والقارئ لما رواه ثروت عكاشة فى مذكراته، وهى أقوى المصادر المتاحة لشرح وجهة نظر جمال عبد الناصر فى حرب ١٩٦٧، يدرك بوضوح أن جوهر عذاب عبد الناصر أنه كان يشكو - وكان له الحق أن يشكو - من روح عدم المسئولية التى بدأ يواجهها، سواء من عبد الحكيم أو من شمس بدران.

ولست فى موضع الدفاع عن عبد الحكيم، ولا عن شمس بدران، ولا عن عبد الناصر، ولكن الحق ينبغى ألَّا يُتجاوز، وفى هذا الصدد فإن فهمى المتواضع لطبيعة الإدارة يملى علىَّ أن أقول: إنه ليس من حق المسئول الأول أن يشكو من عدم مسئولية المسئول الثانى، فهو المسئول الأول عن ازدهار - أو انعدام - روح المسئولية فى تصرفات الشخص الثانى، ولا يستطيع التاريخ أن يغفر للرجل الأول تقاعس الثانى، ولا أن يغفر له تقاعسه عن عزل الثانى عندما يتقاعس.

ومن حسن الحظ أن عبد الناصر نفسه قد أدرك هذه الحقيقة، حتى وإن جاء إدراكه لها متأخرًا، أما الحق الذى لا مرية فيه فهو أن شعبنا الذكى المتحضر قد أدرك هذه الحقيقة حتى من قبل أن يدركها عبد الناصر!

وإذا أخذنا باصطلاحات نظريات السلوك، وعلم الاجتماع، فإن الشعب لم يدرك هذه الحقيقة فقط، وإنما تصرف تبعًا لها بأسرع مما تصرف عبد الناصر، ولهذا فقد عاش هذا الشعب وانتصر، لأنه كان يريد أن يعيش، وأن ينتصر.

(١٢)

وفى منتصف السبعينات – وهى مرحلة مبكرة – أورد سامى جوهر فى كتابه «الصامتون يتكلمون»، رواية عبد اللطيف البغدادى أنه لما ذهب هو وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم إلى عبد الحكيم عامر فى غرفة العمليات، وعلموا بخسارة الطيران، أجابهم عبدالحكيم:

«إحنا عندنا خطة نحارب شهور من غير غطاء جوى»!

وتوحى لنا بقية هذه الرواية التى رواها البغدادى لسامى جوهر أن عبد الحكيم لم يصارح عبد الناصر بالموقف مرة واحدة، كما صارح به زملاءه هؤلاء من أعضاء مجلس القيادة السابقين.

وهذا بالنص هو ما يقوله البغدادى نفسه فى حديث له لمجلة نصف الدنيا:

«وعندما سئل (أى عبد الحكيم) فيما بعد عن عدم اتخاذ أى إجراء احتياطى بشأن ذلك، خاصة أن عبد الناصر قد حدد يوم الحرب قائلًا: أتوقع أن يكون ٥ يونيو بالتحديد، أجاب عامر: أنا لا أعرف عن عبد الناصر أنه بينزل عليه الوحى».

(١٣)

وهذا هو رأى كمال حسن على فى كتابه «مشاوير العمر»، وقد كتبه بعد أن خرج من السلطة وبلغ من العمر والمناصب ما بلغ، ولم يعد له ما يعول عليه ولا ما يؤمله من رضا أو سخط من جبهة عبد الحكيم، أو الجبهات الأخرى، وفى إيجاز شديد يبدى رأيه فى عبد الحكيم عامر بعد انتحاره فيقول:

«بذلك أيضًا انتهت حياة الرجل الذى ظل لمدة خمسة عشر عامًا هو الرجل الأول فى القوات المسلحة!! وسوف يحكم عليه التاريخ أيضًا بأنه هو المسئول الأول عن كارثة ١٩٦٧، على الأقل من جوانبها العسكرية، فلقد قبل الضربة الأولى المسبقة دون دشم وقائية حول الطائرات وساق القوات المسلحة إلى الحرب فى مظاهرة، ودون تخطيط مسبق لهذه الحرب، وظن أن الوقت الذى اختاره للمعركة هو أنسب الأوقات لها، دون أن يدرى أنه أسوأ الأوقات سياسيًّا وعسكريًّا، بل إنه استدرج للمعركة فى هذا الوقت الذى كان فى الحقيقة من اختيار العدو، وظنه هو من اختياره».

(١٤)

وعلى كل الأحوال فقد اندلعت الحرب على النحو الذى يعرفه الجميع، وبالصورة التى لم يكن يتوقعها الجميع، وسرعان ما انتهت الحرب بأقسى هزيمة واجهتها أمة فى تاريخها على مدى تاريخ الإنسانية كله، على ما أعلم، وليس هذا بتعبير بلاغى ولا مبالغ فيه، إنما هى الحقيقة على حد ما أعلم، وقد قرأت التاريخ كله أكثر من مرة لعلى أعثر على شىء قريب من هذا المستوى من الانهزام أمام العدو فى ساعات معدودات، وفى جبهات متعددة ذات أطوال ممتدة وأعماق متوغلة، فلم أجد شبيهًا بما حدث فى ١٩٦٧.

ومن العجيب أن جمال عبد الناصر حتى منتصف الحرب كان لا يزال يظن «أو يُمَنِّى نفسه» بأن بإمكان عبد الحكيم ومساعديه أن يفعلوا شيئًا، ولم يكن عبد الناصر وحده، وإنما كان معظم زملائه وساسته يظنون الظن نفسه، بينما كانت إسرائيل ومن يساندها لا تكاد تصدق أنها حصلت على كل هذا الذى حصلت عليه، وحتى ما بعد الحرب بأسابيع، فقد كانت إسرائيل لا تزال شبيهة (حسب التعبير القتالى) بالثعبان الذى بلع إِوَزَّةً مرة واحدة، فهو لم يتمكن بعد من وضعها فى وضع مريح فى معدته حتى يمكنه البدء فى هضمها.

(١٥)

ويكاد العسكريون جميعًا (العاملون والسابقون) يُجمعون على أن قرار الانسحاب كان أكبر خطايانا فى هذه الحرب، ولكن يبدو لى أن قرار دخولها كان بمثابة الخطيئة الأكبر، وأن إدارة الحرب فى اليوم الأول كانت بمثابة الخطيئة الثانية، لأننا رغم كل شىء كنا لا نزال نملك القدرة على خوض المعركة بشرف.

وقد حاربت قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية ببسالة، وكبدت العدو – رغم تفوقه – خسائر باهظة.

ولكن كل هذا ضاع، وطمس فى ظل السيمفونية التى أُلِّفت سريعًا، وعزفت بصوت عالٍ لتحميل القوات الجوية المسئولية كلها، والتضحية بها ككبش فداء، على نحو ما ترينا بوضوح مذكرات القادة التى عرضناها فى كتابنا عن مذكرات قادة العسكرية المصرية فى ١٩٦٧، وفى مقدمتهم اللواء عبد الحميد الدغيدى، قائد القوات الجوية فى الجبهة، الذى حوكم مرتين وبُرِّئَ

مرتين، ثم كسب قضية رفعها على الدولة بسبب ما ناله هو والقوات الجوية من اتهام ظالم ومتجنٍّ.

(١٦)

ويبدو بوضوح أن عبد الحكيم عامر نفسه قد أصيب بالذهول الذى منعه من أن يدرك حجم ما حدث.

ورأيى أن تصرفات عبد الحكيم فى مجمل ما روى من ثقاتٍ عن الحرب وسيرها، ومنهم جمال عبد الناصر نفسه، والبغدادى، وكمال الدين حسين، وأنور السادات، وصلاح نصر، وزكريا محيى الدين، لا توحى بإصابته بالانهيار النفسى قدر ما توحى بإصابته بالذهول حين لا يكون المرء مدركًا لحجم ما حدث، وحين يتصرف فى اتجاه آخر غير الذى يقتضيه الموقف!

(١٧)

وربما يساعدنى على هذا التشخيص أو التفسير أن أنقل للقارئ هذه الصورة التى يرويها أمين هويدى، نقلًا عن شعراوى جمعة، وهما لا يكادان ينتبهان إلى دلالتها الحقيقية، وهى الذهول، وليس عدم المسئولية.

وهذا هو نص رواية أمين هويدى:

«والشىء الغريب حقيقة أن هذه الهزيمة لم تؤثر فى المشير، بل أجمع كل من شاهدوه فى منزله على أنه كان عاديًّا، لا يظهر عليه أى شعور بالندم، أو الانزعاج، وكان من ضمن من زاروه كثير من الساسة والصحفيين ورجال القوات المسلحة، وقد أخبرنى الأخ شعراوى جمعة، وكان أحد من زاروه فى منزله، أن المشير نزل، وكان زى الورد، بعد أن كان قد انتهى لتوه من الاستحمام».

■ ■ ■

الفصل السابع

كيف تحقق نصر أكتوبر ١٩٧٣

(١)

كان نصر أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة النصر الوحيد فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر كله، وليس من شك فى أن هذا النصر نفسه لم يتأت لنا إلا من دروس الهزيمة الأولى والثانية والثالثة، ومن جهاد وتدريب وتجريب حرب الاستنزاف، ومن الآلام والعبر التى صاغت تجربة ثرية فى حياة أمة خالدة فرضت عليها الظروف أن تبتعد عن الجهاد لفترة من الزمن، فلما عادت إليه لم تحقق النصر من أول جولة، لكنها فى النهاية حققت هذا النصر باقتدار شديد.

ولكن حظ هذه الأمة مع النصر نفسه شابه بعض العبث والعنت، ولم يكن هذا إلا نتيجة لعدة عوامل تضافرت لتقلل من إحساس المنتصر بنصره، على نحو لم يُسبق فى تاريخ الإنسانية، فقد كانت الشمولية البغيضة قد أرست ورسخت فى أذهان الناس نسبة الـ ٩٩٪ على الأقل لكل نجاح، وهكذا كان الناس يتصورون أن النصر المطلوب لا يتوقف على إزالة عدوان١٩٦٧ فحسب، لكنه لابد أن يمضى للقضاء على إسرائيل نفسها، ليرمى بها فى البحر، هى ومن يساعدها من دول العالم، مهما كان قدره، وظلت التصريحات والدعايات والخطب العصماء منذ ١٩٦٧ تُزايد فى حجم الانتصار المتوقع، حتى رسمت فى الأذهان صورة ضخمة للآمال يتضاءل أمامها أى انتصار قابل للتحقيق .

(٢)

وعلى حين كانت الخطابة تمضى فى سبيل المزايدة إلى هذا الحد، كان قادة القوات المسلحة المصرية أنفسهم يعرفون حدود ما هو ممكن، وحدود ما هو مستحيل.

ونحن نقرأ فى مذكرات قادة الحرب كيف كان الفريق الشاذلى يختلف تمام الاختلاف مع الفريق أول صادق، منذ الشهور الأولى لتوليهما منصبيهما الكبيرين فى حدود ما نحن قادرون عليه بقواتنا المسلحة وإمكاناتها المتاحة.

كما نقرأ فى مذكرات المشير الجمسى كيف أن أحمد إسماعيل (وهو مدير للمخابرات) سأله حين لقيه فى المطار بالصدفة: متى تحاربون يا جمسى؟ وأن الجمسى أجابه: عندما تُعيَّن أنت وزيرًا للحربية، وحين عين أحمد إسماعيل وزيرًا بعد شهور، واجتمع بالشاذلى، سارع رئيس الأركان ليذكر الوزير بتقرير المخابرات العامة حول شكل المعركة القادمة، وهو ما كان يتفق تمامًا مع رأى الشاذلى نفسه، ومع إمكانات القوات المسلحة المتاحة حين كتب أحمد إسماعيل التقرير، وهنا أضاف الشاذلى لأحمد إسماعيل قوله: إن إمكانات القوات المسلحة طيلة هذه الشهور ظلت على نحو ما كانت عليه، ولم يطرأ عليها تغيير جذرى.

ومن هذا المنطلق وضع هؤلاء القادة الثلاثة بالتعاون مع رؤساء الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة – محمد حسنى مبارك، ومحمد على فهمى، وفؤاد أبو ذكرى – رؤيتهم فى خطط كانت هى التى قادت إلى النصر العظيم الخالد الذى تحقق.

(٣)

وليس معنى هذا ألا تحدث أخطاء، والعسكرية فى النهاية مهنة تجوز عليها أخطاء المهنة على نحو ما قد نخطئ، ونحن أساتذة فى كليات الطب، فى التشخيص، وفى العلاج، وفى قرارات تتعلق بأرواح البشر، ونتألم لأننا أخطأنا، ونحاول أن نصلح خطأنا، لكننا لا ننتحر، ولا نعتزل المهنة، ولا نرمى غيرنا بالخطإ:

إنما يأتى الخطأ الأكبر إذا ما كابرنا فى الخطإ، وإذا مضينا فى السبيل الخطإ حتى لا يقال: إننا أخطأنا.

ويأتى الخطأ الأكبر إذا ما ظننا أنفسنا معصومين، أو طلبنا من غيرنا أن يكونوا معصومين.

ويأتى الخطأ الأكبر إذا ما قصرنا رؤيتنا على جزئية واحدة، وتركنا الجزئيات كلها، وإذا انتبهنا إلى علاج نزيف موضعى وتركنا النزيف الكبير.

(٤)

وفى حرب أكتوبر العظيمة كان الخطأ واردًا، وكان القصور واردًا، ولو أن أحدنا رسم بالمسطرة خطًّا على ورقة فسوف يجد أن بعض نقاط هذا الخط أضعف من بقيته، ولم يكن فى وسع القوات المسلحة أن ترسم خطًّا على طول مائتى كيلومتر، بحيث لا يكون فيها كلها ثغرة، ولا ثغرات.

لكن الروح السابقة التى تمكنت من نفوسنا - روح إمكان أن يكون كل شىء ٩٩٪ على الأقل - صورت الأمر وكأنه كارثة، على حين كانت الثغرة فى رأيى نوعًا من المكاره التى وصفها الحديث المنسوب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقوله: «كم لله من مِنن فى طى المكاره».

(٥)

ولولا انحصار الإسرائيليين فى الثغرة ما اهتمت أمريكا ولا كيسنجر ولا إسرائيل بفض اشتباك، ولا بمحادثات سلام، ولبدأت من جديد فى تقوية خط من الخطوط الموازية لخط بارليف على طول سيناء، لتكرر فينا ما فعلته من قبل.

ومن الإنصاف أن أعترف أنى أقول هذا بينما خبرتنا بإسرائيل وبالقرار الأمريكى وبالمعارك السياسية والعسكرية والاستراتيجية قد تنامت إلى حد أصبحنا نفهم فيه بوضوح آليات التحرك على مستويات هذه الجبهات، لكن الصورة لم تكن أبدًا بهذا الوضوح فى أثناء اندلاع هذه الحرب وانتهائها إلى ما انتهت إليه يومها.

(٦)

وإنى أعلم أن فئة ممن سيقرؤون هذا سيتهموننى بالوهم، وأن فئة أخرى ستتهمنى بالخطإ فى الفهم، لكن ظنى أن هؤلاء وأولئك قادرون على أن يتأملوا ما حدث على جميع الجبهات والمسارات، منذ ذلك اليوم الأغر، وحتى اليوم.

ومع أنى بحكم الظروف قد لا أقاوم التوقف عن هذا الحديث المبين للحقائق، فإنى فى مقامنا هذا أردت فقط أن أبين الجو العام الذى حكم كتابة مذكرات قادة الحرب بكل ما فيها.

وقد نشر عادل يسرى مذكراته قبل أن تضع الحرب أوزارها، ونشر الفريق الشاذلى مذكراته قبل أن يموت السادات، ونشر الجمسى ويوسف عفيفى مذكراتهما فى نهاية الثمانينيات، وقبل أن تتضح الحقائق التى أصبحت جلية ظاهرة أمام الجميع.

(٧)

كان العبور عملًا عظيمًا، وكان ما بعده عملًا شاقًّا، كما أن المصاعب التى واجهها جنودنا وقادتنا لم تنته، وإنما كانت تتضاعف على يد عدو متمترس بكل ما هو ممكن من سلاح، فضلًا على جسر جوى لا ينقطع، يزوده بأسلحة أكثر وأكفأ وأحدث مما يفقده، بينما اضطرتنا الظروف القاسية إلى أن نحارب والبحر من خلفنا دون أن يكون لنا أى قدر كاف من الاحتياطى، لأن كل ما عندنا كان يكفى بالكاد لتحقيق هذا الإنجاز العظيم الذى هو النصر الوحيد.

وتطلعنا مذكرات قادة حرب أكتوبر ١٩٧٣ على كثير من المعلومات الدقيقة الخطيرة الصادقة الكفيلة بأن نتفهم وجه الصواب فى أمور جدلية كثيرة لا تزال تطرح على بساط البحث آنًا بعد آخر، وهى تطرح فى بعض الأحيان لأغراض أخرى غير الحق والحقيقة، ومن حسن الحظ أن بعض هذه المذكرات قد تكفلت بإضاءة نقاط الخلاف إضاءة واعية، لكن من سوء الحظ أننا فى كثير من الأحيان نأبى أن نمضى فى الطريق المضىء، زاعمين أن الضوء الذى فيه صناعى، وأننا لابد أن نبحث عن ضوء طبيعى.

(٨)

ومن العجيب أن بعضنا لا يزال يتصور على سبيل المثال أن ضوء الكهرباء وضوء البترول صناعى، بينما هو قبس من الطبيعة نفسها، وهذا تقريبًا هو جوهر موقف الذين لا يزالون يظنون أن جيشنا كان كفيلًا بالقضاء على الثغرة، لو أنه حرك لواءين أو ثلاثة من الشرق إلى الغرب، أو أن تطوير الهجوم كان ينبغى أن يتم منذ السادس من أكتوبر نفسه، وما إلى ذلك من دعاوى يستسهل مروجوها أن يطلقوها دون أن يدروا حقيقة الإنجاز، وما بذل من أجله من جهد جبار حرك الجبال الرواسى وشق الصخر القاسى.

لا تقف مصاعب الحرب عند حد التوقعات، لكنها تتعداها إلى ما لا قِبَلَ للنفس البشرية بمواجهته، إذا لم تكن قد فرطت تمامًا فى حرصها على وجودها من أجل استبقاء الحياة للوطن

كله، ونحن نرى كثيرًا من الانتصارات تتحقق على غير المتوقع، كما نرى كثيرًا من العقبات تنشأ على حين فجأة، وأحيانًا ما تكون المقدمات غير متفقة مع النتائج.

ومن عجائب المفارقات على سبيل المثال أن فرقتى الجيش الثالث ٧ و١٩ كانتا ستعبران على كوبريين، لكن الفرقة السابعة اضطرت إلى أن تستخدم كوبرى الفرقة ١٩ بعد أن استحال إقامة المعبر الخاص بعبورها، ومع هذا فإن الجيش الثانى – وكان يضم ثلاث فرق مشاة عبرت جميعًا – كان هو الجيش الذى شهد حدوث الثغرة فى منطقته، ولست أستطيع أن أتجاهل نماذج من هذه المفارقات.

(٩)

كان الجمسى من الذكاء والوعى بحيث أدرك ما أدركه السادات وأحمد إسماعيل، من خطورة تحريك القوات من الشرق، وبوسعنا أن نرى من خلال قراءة رواية الجمسى كيف كانت معركة أكتوبر العظيمة تدار بعقول راجحة، بحيث إن القائد الأعلى كان يستمع فى أحلك لحظاتها إلى رأى القادة واحدًا بعد آخر، وسنرى أيضًا بوضوح كيف كانت هناك رؤية، ومعلومات، ووجهات نظر، ومناقشة.

ولنا أن نقارن هذا بالاندفاع المحموم إلى اتخاذ القرار بالانسحاب دون أدنى مبرر فى أول أيام حرب ١٩٦٧.

ومع أننا من موقع القراءة وموقع المواطنة نأخذ صف السادات وأحمد إسماعيل، إلا أن هذا لا يعنى أن نزدرى اجتهاد الشاذلى، أو أن نعرض به، ولكننا نستطيع من قراءتنا لما حدث من قبل فى ٥٦ و٦٧، ولإمكانات الجيش المصرى، وللتأثير المعنوى للقرارات الكبرى، نستطيع من هذا كله – بل ومن بعضه – أن نفهم أن الأخذ بوجهة نظر الشاذلى كان كفيلًا بأن يقود الجيش المصرى كله إلى طريق الندامة والتهلكة التامة، على نحو ما حدث فى ١٩٦٧.

ولم يكن الحديث عن انهيار القوات المسلحة المصرية يحتاج بعد قرار العودة إلى الغرب إلى أى مبرر آخر، ولم يكن من الممكن أبدًا أن تنجح هذه الألوية الأربعة فى العودة إلى الغرب سالمة، لأن أفرادها أنفسهم سيكونون قد هزموا بالفعل حين يطلب منهم مثل هذا الطلب.

(١٠)

ولنقرأ الآن ما يرويه المشير الجمسى بوضوح وحسم فى يومياته عن خلافات ذلك اليوم، حيث يقول:

«عندما حضر الرئيس السادات إلى مركز العمليات، حوالى الساعة العاشرة والنصف مساء، كان الفريق الشاذلى واللواء محمد حسنى مبارك واللواء محمد على فهمى وأنا واللواء فؤاد نصار - مدير المخابرات الحربية - واللواء سعيد الماحى - مدير المدفعية - مجتمعين فى غرفة المؤتمرات داخل مركز العمليات».

«اجتمع الرئيس مع الفريق أول أحمد إسماعيل على انفراد لمدة حوالى ساعة قبل بدء المؤتمر، ومن الطبيعى أن يكون الوزير أحمد إسماعيل قد قدم للرئيس تقريرًا عن الموقف، ووجهة نظره، ورأى الفريق الشاذلى، وهما رأيان متعارضان لمواجهة هذا الموقف، وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هى أن الشاذلى كان يرى سحب أربعة لواءات مدرعة من الشرق إلى الغرب، أما أحمد إسماعيل فكان يرفض ذلك».

«دخل الرئيس ومعه الوزير أحمد إسماعيل والمهندس عبد الفتاح عبد الله - وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية - غرفة المؤتمرات، طلب الرئيس رأى المجتمعين واحدًا بعد الآخر».

«بدأ مدير المخابرات الحربية بشرح موقف العدو ونواياه التى أبرز فيها أن العدو يهدف من معركته غرب القناة إلى احتلال مدينة الإسماعيلية، أو السويس، وهو ما يحقق له هدفًا سياسيًّا، بالإضافة لتأثير ذلك على الموقف العسكرى لقواتنا».

«وكنت أنا المتحدث الثانى، حيث شرحت فى حديثى موقف قواتنا، وأبرزت فيه أن قواتنا فى شرق القناة قوية بالقدر الكافى الذى يجعل منها صخرة تتحطم عليها أى محاولات للعدو ضدها، ونظرًا لأن الإنجاز العسكرى الكبير الذى تحقق بوجود قواتنا فى سيناء، يجب عدم التنازل عنه أو تعريضه للخطر، لذلك فإن المحافظة على قواتنا شرق القناة كما هى دون سحب أى قوات رئيسية منها أمر واجب، وكان رأيى أن سحب اللواءات المدرعة المصرية من الشرق إلى الغرب يترتب عليه اهتزاز دفاعات قواتنا فى الشرق، الأمر الذى لا يمكن قبوله، فضلًا على ذلك فإن التأثير المعنوى على القوات بعد سحب اللواءات المدرعة من الشرق يصبح شديدًا بطريقة سلبية، وأتذكر أنى قدمت أعداد الأسلحة الرئيسية من الدبابات والمدفعية وأسلحة

المشاة، وبصفة خاصة كميات الذخيرة الموجودة فى الشرق، موضحًا أنها تكفى لتحقيق مهمة الاحتفاظ بمواقع قواتنا فى سيناء بكفاءة».

«وبعد أن استمع الرئيس لرأى باقى القادة، لاحظت أن الفريق الشاذلى لم يتكلم، وقرر الرئيس: «عدم سحب أى قوات من الشرق، مع احتواء قوات العدو فى الغرب».

(١١)

على هذا النحو يذكر الجمسى ويثبت أن الشاذلى لم يتكلم، ومن العجيب أن الشاذلى نفسه فى مذكراته يذكر أنه لم يتكلم، (ولا نقول: يعترف أنه لم يتكلم)، بل إن الفريق الشاذلى يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فيروى أن وزير شئون الرئاسة عبد الفتاح عبد الله محمود لكزه وطلب إليه أن يبدى وجهة نظره، ولكن الشاذلى رد عليه بالتساؤل عن جدوى كلامه بينما الرئيس لم يستمع إلى وجهة نظره.

وعندى أن فقرة الجمسى التى عرضناها لتونا، وفقرة الشاذلى التى فى مذكراته، لا تتناقضان، بل تؤكدان على معنى واحد، وهو أن السادات فى ذلك اليوم كان قد وصل إلى ذروة من الذرى الرفيعة التى حققها فى حياته، وليس هناك محل للهجوم عليه أو لإثبات أن رؤية الشاذلى كانت أكثر صوابًا، لا للسبب الذى أوضحناه فى تعليقنا السابق فحسب، ولكن لسبب أهم، وهو أن الشاذلى نفسه كان حريصا - باعتراف الشاذلى نفسه - على ألا ينتهز الفرصة للتعبير عن رأيه، فلم ينبس ببنت شفة، ومن حُسن حظ مصر أن الشاذلى لم يكن القائد العام، أو القائد الأعلى، وإلا لتكررت بسهولة ويسر مأساة ١٩٦٧ بعد كل هذا الإنجاز الذى تحقق.

(١٢)

ويؤكد لنا الجمسى بما يرويه عن الساعات الأخيرة التى سبقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ مدى الحنكة والحكمة اللتين تمتع بهما المشير أحمد إسماعيل فى كل الأوقات، فالجمسى يروى قصة صدور توجيه استراتيجى.. بعد أن صدر توجيه سياسى وعسكرى فى أول أكتوبر، التوجيهان من الرئيس السادات إلى الفريق أول أحمد إسماعيل، ولا يزعم الجمسى أنه أعجب بالتوجيه ولا سُرَّ منه ولا قدره، إنما هو يعترف فى أدب شديد بأنه سأل القائد العام عن سر إرسال القائد الأعلى لهذه الوثيقة، فإذا بالمشير أحمد إسماعيل نفسه يخبره بأنه هو الذى طلب هذا التوجيه، حتى تكون الأمور محددة بوضوح.

وللقارئ أن يقارن الآن وهو يقرأ رواية الجمسى بين هذا الذى يرويه واحد من القادة، وبين ما يرويه أى قائد من القادة، وأى سياسى من السياسيين، عن الحوار الذى دار فى لحظة مماثلة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، حين قال المشير: «برقبتى يا ريس»، ولم يعقب الرئيس بشىء إلا الاطمئنان.

(١٣)

ومن أعجب ما يمكن أن الجمسى لم يكن وحده الذى تعجب لموقف المشير أحمد إسماعيل، وإنما تعجب أيضًا الفريق الشاذلى رئيس الأركان، والرجل الثانى فى القوات المسلحة بعد أحمد إسماعيل، ومصدرى فى هذا هو مذكرات الفريق الشاذلى نفسه، وحسبما روى الشاذلى الذى لم يكن على وفاق مع أحمد إسماعيل، فقد أوضح له أحمد إسماعيل ما أوضحه للجمسى بكل صراحة وثقة ووضوح.

■ ■ ■

الفصل الثامن

الحدث المبهج الكبير فى تاريخنا المعاصر

(١)

يظل نصر أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة الحدث المبهج الكبير فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر كله، ولا يزال الإنجاز الذى تحقق فى هذا النصر بحاجة إلى دراسات مكثفة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن رئيسَى الأركان اللذين توليا هذا المنصب فى هذه الحرب المجيدة قد كتبا مذكراتهما، وثانيهما لم يكن رئيسًا للأركان فحسب، بل كان رئيس هيئة العمليات منذ ما قبل الحرب بواحد وعشرين شهرًا، وأصبح وزيرًا للحربية بعد الحرب بأربعة عشر شهرًا، وقبل هذا فقد كان هو نفسه رئيس العمليات فى قيادة الجبهة فى أثناء حرب ١٩٦٧.

ومن الملاحظ أن هناك جيلًا كاملًا من أبناء هذا الوطن قد عاش كل الحروب المتوالية، بدءًا من الحرب العالمية الثانية، ثم حرب فلسطين ١٩٤٨، وحرب ١٩٥٦، وحرب اليمن، وحرب ١٩٦٧، والاستنزاف، وحرب ١٩٧٣، وأن جيلًا تاليًا لم يتح له أن يطلع اطلاعا مباشرًا إلا على معقبات حرب ١٩٧٣ فحسب.

ولا يستطيع أحد أن يزعم أن جيلًا من الجيلين كان أكثر حظًّا من الجيل الآخر.

(٢)

ومن حسن الحظ أن كثيرًا من قادتنا فى هذه الحرب ظلوا يعيشون بيننا مُددًا طويلة بعد النصر، وإن كان الموت قد تَخَطَّفَهُمْ واحدًا بعد واحد.

ومن حسن الحظ أن صحافتنا تحفل بكثير من الأحاديث الصحفية وأشباه المذكرات مع عدد كبير جدًّا من هؤلاء القادة العظماء، الذين شَرُفْتُ بمعرفة بعضهم، فعرفت فيهم الفضل والعظمة والإنسانية فى أروع صورها.

(٣)

كان قادة القوات المسلحة قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ يعرفون حدود ما هو ممكن من حرب، وما هو ممكن من مثل هذه الحرب.

ومن حسن الحظ كما ذكرنا أن الرجلين اللذين توليا رئاسة الأركان كتبا هذا بكل صراحة، وبكل عمق، فى مذكراتهما، وقد أفاضا فى شرح هذه المعانى بكل وضوح، وبكل نية صادقة، وبكل إخلاص، حتى إننا عندما نطالع لهما الحديث عن جزئية تطوير الهجوم نجد الشاذلى الذى نسب إليه فى وقت من الأوقات الاندفاع والحماس فى تطوير الهجوم يتحفظ تمامًا على هذه الفكرة أثناء العمليات، وحتى على وجودها عند التخطيط، لأنه كان يعرف مخاطرها، بل ويقدم لنا نص الخطة الذى تضمن هذا الهدف، واصفًا إياه بأنه نص غير ملزم! وغير محدد التوقيت!

ونرى فى الوقت ذاته المشير الجمسى الذى اشتهر بأنه صاحب الخطة وكشكولها يهمس فى أذن زميله بأنه مهما كان من تحفظه على فكرة التطوير فإنها أُقِرَّتْ، وهكذا أصبحت ملزمة لجميع القادة! وإلى هذا الحد كان هؤلاء القادة العظماء جميعًا يذوبون إخلاصًا وانتماء لهذا الوطن، ومن قبلهم القائد الأعلى، وكل واحد منهم يمثل الرجل الشجاع الجسور الوطنى المخلص، ثاقب الفكر والنظر، واسع الأفق، بعيد الرؤية.

(٤)

ومن المهم أن نتدارس بعض الحقائق التى تتعلق بقرارات السيادة والسياسة فى علاقة الرئيس السادات، باختيار قادته، فالمشير أحمد إسماعيل الذى عهد إليه السادات بمنصب القائد العام كان قد أحيل للتقاعد بعدما وصل إلى منصب رئيس الأركان فى عهد الرئيس عبد الناصر، لكن السادات اختاره ليكون قائدًا عامًّا للقوات المسلحة فى هذه الحرب المجيدة، وحين عاد أحمد إسماعيل إلى القوات المسلحة لم يكن فيها من هو أقدم منه، ولم يكن تعيينه فى هذا المنصب طفرة ولا استثناء.

ولكن الأمر الجدير بالنظر يتعلق بالفريق سعد الشاذلى، فقد تدرج سعد الشاذلى فى المناصب العسكرية على عادة أقرانه، إلى أن نال قفزة قوية جدًّا كانت بمثابة ثانى قفزة

كبيرة فى عهد الثورة كلها، فنحن نعرف أن عبدالحكيم عامر قد رُقى من رتبة الصاغ أو البكباشى إلى رتبة اللواء مرة واحدة، متخطيًا بذلك عددًا كبيرًا يقدر بمئات معدودة من السابقين عليه.

وفيما عدا هذه الخطوة الواسعة لم يحدث فى عهد عبدالناصر كله أن أحدًا من القادة أو الضباط نال ترقية واسعة قدمته على عدد كبير أو قليل من السابقين عليه، فقد كان الفريق أول محمد فوزى دفعة ١٩٣٦ سابقًا على الفريق أول مرتجى دفعة ١٩٣٧، وقد حافظ الرئيس جمال عبد الناصر على هذا الترتيب حين تولى الفريق فوزى منصب القائد العام، كان بمثابة أقدم الباقين فى القيادة.

ونحن نرى الأمور سارت على المنوال نفسه فيمن تولوا المناصب العسكرية العليا فيما بعد هزيمة ١٩٦٧ فقد كان الفريق عبدالمنعم رياض من دفعة فبراير ١٩٣٨، وكذلك كان قائد الجيش الميدانى الفريق صلاح الدين محسن، وقد صدر لهما القراران الثالث والرابع من قرارات الرئيس عبد الناصر بإعادة تنظيم القوات المسلحة بعد نكسة ١٩٦٧.

(٥)

فلما استشهد الفريق عبدالمنعم رياض فى مارس ١٩٦٩ خلفه اللواء أحمد إسماعيل على، وكان من الدفعة التالية، دفعة يوليو ١٩٣٨، ولما عزل أحمد إسماعيل فى سبتمبر ١٩٦٩ خلفه اللواء محمد أحمد صادق، وهو من دفعة أبريل ١٩٣٩.

لكن المفاجأة الكبرى حدثت عند إجراء السادات لحركته التصحيحية فى مايو ١٩٧١، حين قفز اللواء الشاذلى ليكون رئيسًا للأركان، وليسبق بهذا عددًا كبيرًا من القادة الذين كانوا يتولون مواقع قيادية فى القوات المسلحة لم يمر بها سعد الشاذلى نفسه، ومع أن التقليد العسكرى قد يتطلب فى مثل هذه الحالة خروج كل من هم أقدم من سعد الشاذلى، إلا أن هذا لم يحدث ولا حتى بطريقة جزئية.

ويبدو أنه كان هناك أكثر من سبب لهذا، فقد كان المناخ العام مناخ انكسار لا يسمح بالتفكير فى مثل هذه الترتيبات، كما كانت الظروف المحيطة فى ذلك الوقت تشهد توترًا لا مثيل له، وقد خرج معظم أقطاب السلطة الفعلية فى الوطن فى ذلك الأسبوع من مناصبهم إلى المعتقل، بمن فيهم وزير الحربية نفسه، ومدير المخابرات العامة، ووزير الداخلية، فضلًا على عدد آخر من

الوزراء وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، كذلك فقد كان القادة الذين تخطاهم سعد الشاذلى بتعيينه فى هذا المنصب يشغلون بالفعل مناصب قيادية كبيرة تكاد تقترب فى أهميتها بالطبع من منصب رئيس الأركان نفسه.

(٦)

وكان عدد كبير من هؤلاء القادة أنفسهم قد شهدوا اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى عقده الفريق محمد فوزى فى أبريل ١٩٧١ واستطاع أن يحصل من أعضائه على تأييد شبه جماعى على رأيه فيما يتعلق باتفاقية الوحدة مع سوريا ومع ليبيا، وكان رأيه معارضًا لرأى رئيس الجمهورية الرئيس السادات، وقد قلنا إنه حصل على تأييد شبه جماعى لأن واحدًا من الحاضرين أيد السادات ولم يؤيد فوزى، وكان هذا الواحد هو سعد الشاذلى نفسه.

ويرى الفريق فوزى وآخرون أن هذا هو السبب الذى صعد بالشاذلى إلى رئاسة الأركان، بينما يعارض الشاذلى نفسه فى مذكراته هذا الرأى دون أن يقدم الدليل، لكنه يذكر صراحة (ولا نقول كما يقول الآخرون: يعترف) بأنه بهذا الاختيار قد تخطى خمسة وثلاثين من القادة السابقين عليه فى كشف الأقدمية.

(٧)

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن المشير الجمسى نفسه والمشير محمد على فهمى هو الآخر، وهما رئيسا الأركان التاليان للشاذلى فى هذا المنصب، كانا سابقين عليه فى الدفعة حيث تخرجا فى الكلية الحربية فى نوفمبر ١٩٣٩، وبالإضافة إليهما كان لا يزال فى الخدمة من الدفعة نفسها كل من:

اللواء على عبد الخبير أحد رجال الفريق صادق، وقائد المنطقة العسكرية المركزية.

اللواء أحمد منير عبد الرحيم مدير شئون الضباط الشهير.

اللواء محمد أحمد فائق البورينى.

وعدد آخر من كبار القادة.

(٨)

لم يتجاوز الشاذلى زملاءه الباقين فى خدمة الجيش فقط، لكنه تخطى أيضًا عددًا من اللواءات فى الأفرع الأخرى للقوات المسلحة كانوا قد سبقوه إلى رتبة اللواء، طبقًا لظروف هذه الأفرع.

سعد الشاذلى إذًا هو رجل السادات فى القوات المسلحة، على نحو أو آخر شبيه بكون عبدالحكيم عامر رجل عبد الناصر فى القوات المسلحة، ومع أن عبد الحكيم استمر سنوات أطول ونال قفزة أبعد من قفزة سعد الشاذلى، فإن سعد الشاذلى جاء على غير معرفة أو صداقة ممتدة مع السادات، وجاء من رتبة متقدمة، هى رتبة اللواء.

(٩)

جاء الشاذلى إذًا بإمكانات عسكرية وقيادية متميزة، على النقيض من موقف عبدالحكيم عامر، الذى لم يكن بنفس القوة حين جاء، وجاء إلى موقع عمل شاق، لا إلى موقع نفوذ ومجد فى المقام الأول، كما هو الحال مع عبد الحكيم عامر، ولكن فى كلتا الحالين كان الموقف فيما يتعلق بكشف الأقدمية قلقًا وباعثًا على التفكير.

وفيما يبدو فإن أنور السادات بطريقته المنفتحة على كل الجبهات استشعر هذا بين القادة، ولهذا فإنه لم يستطع تصعيد الشاذلى إلى موقع الفريق صادق رغم ضجره الشديد من الفريق صادق وتصرفاته وآرائه وسياساته ومخالفاته، لهذا فكر السادات أن يعود خطوة إلى الأقدم، أو هكذا عبر عبد المنعم خليل فى مذكراته «فى قلب المعركة» عن إحساس القادة المخضرمين فى مرحلة مبكرة بما كان يدور فى تفكير السادات فى إسناد منصب الوزير القائد العام إلى أحد الرجلين محمد حافظ إسماعيل دفعة يوليو ١٩٣٧، أو أحمد إسماعيل دفعة يوليو ١٩٣٨.

(١٠)

ويبدو أن الشاذلى المتحالف تمامًا مع السادات كان يتفهم دوافع السادات فى أكتوبر ١٩٧٢ حين قرر عزل الفريق صادق، وقد أخبره بهذا قبل أن يخبر صادق، وأخبره أيضًا باختياره أحمد إسماعيل ليكون خلفًا للفريق صادق، معبرًا للشاذلى عن توقعه أن يكون تعاونه مع أحمد إسماعيل أفضل بكثير من تعامله مع صادق، وكل هذا على حد رواية الشاذلى نفسه.

وإن كان هذا لا يمنع من صواب الرأى القائل بأن الشاذلى كان يتطلع بشدة إلى أن يحتل هو نفسه موقع القائد العام فى أقرب فرصة، وفى الحقيقة فإنه رغم كل الذى نشره الشاذلى عن خلافه مع المشير أحمد إسماعيل، فإن هذا الخلاف يبقى فى الحدود الأقل من خلافه مع الفريق صادق، ومذكراته خير شاهد على هذا المعنى.

(١١)

وعلى الرغم من أنه مضى من الزمان ما كان كفيلًا بأن ينصف الشاذلى من السادات، فإن العكس هو الذى حدث على المستوى العلمى والتاريخى، فقد مضى الزمن فإذا بقوة الأحاديث عن البطولات المنسوبة إلى الشاذلى تتضاءل، وإذا بالحقائق التى تذاع عن حرب أكتوبر ترفع من قيمة نظرة السادات، وإذا الناس ينتبهون إلى ما ذكره الشاذلى نفسه فى مذكراته من أنه لم يكن ـ كما أشيع ـ صاحب فكرة الإسراع بتطوير الهجوم، بل إنه بصريح عبارته كان ضد فكرة تطوير الهجوم نفسه.

(١٢)

وحين نشر اللواء جمال حماد كتابه وتحدث عن الثغرة فإنه تصدى لأداء الشاذلى بطريقة عسكرية علمية، أثبتت أن وجهة نظر السادات وأحمد إسماعيل كانت أكثر صوابًا، وأن فكرة الشاذلى كانت تؤدى إلى التهلكة، وقد بعث الشاذلى نفسه بخطابين إلى جمال حماد ونشرهما جمال حماد ورد عليهما بما أكد به عدم الصواب فى فكرة الشاذلى وتصوراته، فضلًا على أن المناقشات أظهرت أن الشاذلى نفسه لم يكن يعرف الموضع الذى كان فيه اللواء الذى كان يقوده العقيد أحمد تحسين شنن، حتى وقت كتابته للخطاب الذى بعث به إلى جمال حماد، وقد وصل جمال حماد فى مناقشته إلى أن يدعوه إلى سؤال قائد اللواء نفسه، فهو حى يرزق.

وقد اعترف الشاذلى لجمال حماد بأنه أخطأ فى ذكر موعد اجتماع المؤتمر الذى نوقشت فيه خطة مواجهة الثغرة، وكان جمال حماد قد اكتشف أن كلًّا من الشاذلى والسادات فى مذكراتهما قد ذكرا هذا الموعد فى غير اليوم الذى حدث فيه الاجتماع. وقد شرح جمال حماد السبب فى هذا باقتدار المؤرخ.

(١٣)

وفى خضم كل هذا فإن المشير الجمسى يرى أن «الثغرة معركة من معارك أكتوبر ١٩٧٣ كانت فيها المبادأة فى يد العدو، والتفوق العسكرى فى يد العدو، ونجح فى هذه المعركة وهى «معركة الدفرسوار» ويقول: «ولو رجعنا إلى أسباب الثغرة نجد أن سلسلة من الأخطاء العسكرية التى ارتكبتها إسرائيل والهزائم المتوالية لها... جعلت اسم جيش الدفاع ينهار، والثقة التى تولدت فيه بواسطة الشعب الإسرائيلى قد فقدوها، والقادة العسكريون الذين كانوا بالأمس نجومًا لامعة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ هَوَوْا إلى الأرض».

«والسبب الثانى الذى دفع الإسرائيليين إلى التصميم على نجاح هذه المعركة أن أمريكا كان يهمها لسبب سياسى أن تنجح إسرائيل فى إحدى الجبهتين وتنجح فى معركة كبيرة تغير بها الموازين، والتى بناء عليها تصبح ورقة رابحة فى يد أمريكا فى نهاية الحرب، ولهذا أقامت أمريكا جسرًا جويًّا كبيرًا لإسرائيل، استطاعت به التفوق العسكرى فى هذا الوقت، مما أدى إلى ثغرة الدفرسوار».

«وأخطر من هذا وذاك أن دعائم استراتيجية إسرائيل هدمت فى حرب أكتوبر ».

«ولم يبق أمام وزارة الدفاع الإسرائيلية إلا أن تقوم بعمل انتحارى لتبين أنها قادرة على أن تفرض نفسها على المنطقة».

«ولأن أمريكا فى حاجة إلى إسرائيل لتأمين مصالحها فى المنطقة، كان الجسر الجوى، ولو كانت أمريكا قد فقدت ثقتها فى إسرائيل لانهارت إسرائيل بالكامل».

■ ■ ■

الفصل التاسع

حجم الانتصار فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣

(١)

من المؤكد أن الأمة العربية قد انتقلت فى ربع قرن فقط ١٩٤٨ - ١٩٧٣ من دولة تندفع بلا خبرة إلى حرب سهلة فى تصورها فتفقدها تمامًا، إلى دولة أصبحت فى وضع حرج لا يمكن لها معه أن تتمتع بحق مواصلة الحياة إلا أن تمضى قدمًا وبدون تردد إلى حرب غاية فى الصعوبة والاستحالة، فإذا هى تمضى إليها بكل ما استطاعته من استعداد ودراسة وشوق إلى النصر فتكسبها تمامًا.

ولم يتحقق هذا التحول بالطبع إلا نتيجة ظروف غاية فى القسوة أتاحت لها الدرس نفسه مرة ومرتين وثلاثا.. حتى صهرت معدنها ووصلت به إلى أن يكون كما كان فى أزمنة غابرة حين كان بمثابة أنفس المعادن، وفيما بين الروحانيات السامية والمتسامية والوقائع الدانية والمتدنية كان قادتنا يعيشون أيامًا متتالية، وخبرات متوالية، وتجارب متناقضة، ولم يكن يدور بخلد أحد منهم على الإطلاق أن يتنبأ بكل - ولا ببعض - هذا الذى خبروه فى حيواتهم القصيرة، لكنهم كانوا مرة ثانية يواجهون القدر القوى القاهر الذى لم يكن أمامهم إلا أن يذعنوا له وهم ينتصرون، وأن يذعنوا له أيضا - من قبل - وهم يتلقون الهزيمة.

(٢)

ربما ندرك الآن - وقد تباعدت الأحداث - حقيقة مهمة، وهى أن القائد العام للقوات المسلحة المصرية والسورية معًا وهو المشير أحمد إسماعيل كان يتمتع بقدر من الحنكة يفوق ما يتمتع به رئيسا الأركان اللذان عملا معه على التوالى، الشاذلى والجمسى، وليس هناك محل للحديث اللاوى لعنق الحقيقة عن بيروقراطيته أو خوفه، استنادًا إلى مثل هذا الموقف الواعى

والذكى، ولسنا نستطيع أن ننكر أن أحمد إسماعيل كان قد تمتع بخبرة قيادية تفوق خبرات الشاذلى والجمسى بمراحل كثيرة، فقد عمل قائدًا للجبهة كلها بعد حرب ١٩٦٧، كما عمل رئيسًا للأركان فى ١٩٦٩، كما تولى رئاسة المخابرات العامة.

وفيما قبل هذا فقد كانت فرصته للاحتكاك بعبد الناصر وبالسادات وبفهم عقليات وتصرفات هذين الرئيسين أكبر بكثير جدًّا من خبرة أى قائد آخر من قادة القوات المسلحة فى ذلك الوقت، فهو فى الأصل من دفعة جمال عبدالناصر، كما أنه منذ قيام الثورة أصبح أحد القادة المتقدمين والمحترفين الذين تولوا قيادات متعاقبة مهمة.

(٣)

وهكذا كان فى وسع أحمد إسماعيل أن يتعامل بدقة مع الرئيس أو القائد الأعلى دون أن يتنازل عن حقوقه السياسية أو العسكرية، وربما يضيف البعض إلى هذه الصورة أن أحمد إسماعيل نفسه عانى من الظلم ومن الاستبعاد من القوات المسلحة مرتين، لم يلبث أن عاد بعدهما إلى القوات المسلحة، ومع أن هذا قد يبدو مبررًا قابلًا للاستناد إليه فى فهم خلفيات تصرفاته هذه، إلا أن العقل البشرى المنصف ليعجز فى النهاية عن أن يظن أن كل هذا كان من باب المصادفات أو المفارقات.

وإنى لأعترف بأن كل هذا لم يكن إلا أسبابًا سببها الله لكى يحقق لنا النصر بعد جهادنا من أجله.

(٤)

يتحدث المشير الجمسى فى مذكراته عن دور مهم جدًّا أداه هو نفسه فيما قبل حرب أكتوبر١٩٧٣ وهو دوره فى تنسيق العمل العسكرى بين القوات المصرية والسورية فيسجل بكل فخار مدى النجاح الذى تحقق من جراء هذا التعاون الأخوى المثمر، كما أن هذه الرواية تدلنا على أن قيام الجمسى بهذا الدور لم يبدأ بتوليه رئاسة هيئة العمليات، وإنما يعود (وهذا هو وجه التقدير للمؤسسة العسكرية المصرية فى عهدها الجديد بعد هزيمة ١٩٦٧) إلى زمن أبعد من ذلك بل إلى الوزير الأسبق، محمد فوزى، أى قبل عهد الفريق صادق، وقبل عهد المشير أحمد إسماعيل.

وهكذا كان عمل قواتنا المسلحة يتواصل ويتكامل فى كثير من الجزئيات من دون حساسيات، وهو أسلوب غير معهود فى بلادنا، ونحن نرى أن هذه المسئولية عن التعاون مع القوات المسلحة السورية كانت تنتقل مع الجمسى بصفة شخصية فى كل وظيفة يتولاها، وهو أسلوب جدير بالاقتداء، حيث يمكن البناء على تنامى المعرفة الشخصية.

(٥)

وقد كرر المشير الجمسى الحديث عن تفصيلات مهمة فى صياغة هذا التعاون وتوجيهه من أجل تحقيق النصر، ومنها زياراته للقوات السورية فى الجبهة السورية، وفى عمق سوريا، وكيف تعددت وتكررت هذه الزيارات، كما يحدثنا عن أن هذا التعاون العسكرى كان على عكس الخبرات العسكرية السابقة، جادًّا ومثمرًا، ويرجع الجمسى النجاح الذى تحقق فى هذا الصدد إلى التعاون الصادق بين الرئيسين السادات والأسد.

والحق أن المشير الجمسى كان يعتقد أن الكتابة عن ١٩٧٣ لا تستقيم بغير الكتابة عن ١٩٦٧، بل إنه يذهب إلى أبعد من هذا، حتى ليكاد يقرر أن نصر ١٩٧٣ لم يكن ليتحقق بدون الدروس القاسية فى ١٩٦٧.

ويرى الجمسى العلاقة بين السياسة والسلاح بطريقة أكثر دقة من الآراء الشائعة فى هذا المعنى وهو يعلم جيدًا أن حدود علمه قد تحيط بالسلاح ولكنها لا تحيط بالسياسة، ولهذا فإنه يبدى تحفظه على نفسه وكأنه يريد أن يرينا كيف يمكن للإنسان أن يلتزم حدوده، وأن يبتعد عن الادعاء، وأن ينجح مع هذا فى الوصول إلى الحقيقة، فضلًا على العظمة الحقيقية، وهو يشير إلى هذه المعانى فى مذكراته.

(٦)

ولا يعطى المشير الجمسى لنفسه كل ما أعطاه الرواة له من تمجيد وتعظيم لدوره إنما يتحدث كالعهد به فى هدوء وثقة وتواضع والتزام وهو يتحدث عن الدراسة التى نسقها من أجل تحديد أنسب مواعيد الحرب، فيقول:

«سلمت هذه الدراسة بنفسى - مكتوبة بخط اليد، لضمان سريتها - للفريق أول أحمد إسماعيل، الذى قال لى إنه عرضها وناقشها مع الرئيس السادات فى برج العرب غرب

الإسكندرية، فى أوائل أبريل ١٩٧٣، وبعد عودته أعادها لى باليد، ونقل لى انبهار وإعجاب الرئيس السادات بها، وعبر الفريق أول أحمد إسماعيل عن شكره لهيئة عمليات القوات المسلحة لمجهودها فى إعداد هذه الوثيقة المهمة، وكان تعليقه عليها – مسجلًا – فيما بعد بقوله: «لقد كان تحديد يوم الهجوم عملًا علميًّا على مستوى رفيع، إن هذا العمل سوف يأخذ حقه من التقدير، وسوف يدخل التاريخ العلمى للحروب كنموذج من نماذج الدقة المتناهية والبحث الأمين».

كانت هذه الوثيقة هى التى أشار إليها الرئيس السادات فى أحاديثه بعد الحرب بكلمة «الكشكول»، أو «كشكول الجمسى».

(٧)

ويصمم المشير الجمسى على أن يعدل تسمية الكراسة أو الكشكول، فينسبها إلى هيئة عمليات القوات المسلحة، لا إلى شخصه فحسب، وهو يقول:

«وهنا لابد أن أسجل فضل العقول المصرية فى هيئة عمليات القوات المسلحة، مع العقول الأخرى فى تخصصات مختلفة بالقوات المسلحة، التى ساهمت بعلم واقتدار فى بحث نواحى علمية وفنية كثيرة استدعتها هذه الدراسة، والتى لولاها لما أمكن تحديد أنسب شهر وأفضل يوم لشن الحرب، وحتى أعطى الفضل لأصحابه، فإنى أقول: إن هذه الوثيقة هى كشكول هيئة عمليات القوات المسلحة التى أعتز وأفخر أنى كنت رئيسًا لها فى فترة مهمة من تاريخ القوات المسلحة وتاريخ مصر».

(٨)

ويتحدث الجمسى عن عمله كرئيس لهيئة العمليات بالقوات المسلحة وهو المنصب الذى ظل فيه منذ بداية ١٩٧٢، وكان الوزير فى ذلك الوقت هو الفريق أول محمد صادق وحتى قامت الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣.

وهكذا كان الجمسى يقترب من صورة رجل الدولة المسئول بخطوات واسعة ووئيدة.

ولنا أن نقارن هذا بالموقف الذى صوره المشير الجمسي نفسه عن مركز القيادة المتقدم فى حرب ١٩٦٧، والذى لم يكن له من دور إلا انتظار وصول المشير عامر إليه لكى يدير المعركة من خلاله:

«كنا لا نزال نلعق جراحنا منذ حرب يونيو ١٩٦٧، هذه الحرب التى خسرناها لأخطاء سياسية وعسكرية ارتكبناها، وخاضت القوات المسلحة بعد ذلك معارك متتالية ضد إسرائيل، تدرجت من مرحلة الدفاع، إلى مرحلة الدفاع النشط، وتصاعدت إلى حرب الاستنزاف، حتى دخلنا مرحلة اللاسلم واللاحرب، ومنها إلى طريق مسدود أمام الحلول السلمية لمشكلة الشرق الأوسط».

«وبدأ عام ١٩٧٢، وصدر قرار تعيينى فى منصب «رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة»، فى الأسبوع الأول من يناير من ذلك العام، وكنت أقدر عبء هذا المنصب ومسئولياته فى هذا الوقت العصيب، وبرغم أنى لن أبدأ من فراغ، لأن جهد الرجال الذين سبقونى لا يمكن تجاهله أو إغفاله».

(٩)

وفى فقرات سريعة موجزة يحدثنا الجمسى عن الجهود الضخمة التى سبقت الحرب، والتى تضافرت فيها أجهزة الدولة جميعًا فى وزارات البترول والرى والكهرباء.. إلخ، وكيف شكل مجلس الوزراء نفسه لجنة لمعاونة الوزارات فى هذا المجال.

«وكان لدينا فى هيئة عمليات القوات المسلحة جهاز تخصص لموضوع «إعداد الدولة للحرب»، بالتعاون مع باقى أجهزة الدولة، وقد قامت كل وزارة بوضع خطتها للعمل أثناء الحرب بالتنسيق مع فرع إعداد الدولة للحرب».

«وكانت هناك بعض الموضوعات البارزة، والتى كانت موضع اهتمامنا فى القوات المسلحة، فقد كان توفير المخزون من البترول الذى يضمن تلبية احتياجات الدولة والقوات المسلحة أمرًا مهمًّا، وكان التنسيق كاملًا مع وزارة البترول فى كل ما يتعلق بالبترول، حتى إطفاء الشعلة فى حقول البترول عند نشوب الحرب».

«وكان تأمين السدود والقناطر ضد الأعمال المعادية المحتملة موضوعًا مهمًّا آخر، تم بحثه مع وزارة الرى، وكان السد العالى وخزان أسوان من أهم المشروعات التى نالت عناية خاصة لتأمينها عسكريًّا بمعرفة القوات المسلحة، وتأمينها فنيًّا بواسطة وزارة الرى».

«وقرر مجلس الوزراء فى ديسمبر ١٩٧٣ تشكيل لجنة من القوات المسلحة لمعاونة الوزارات فى إعداد تصورها لموقفها ودورها أثناء العمليات الحربية، ومراجعة خطط الطوارئ للوزارات،

وتشكلت هذه اللجنة برئاسة الزميل اللواء مهندس عبد الفتاح عبد الله، مساعد وزير الحربية وقتئذ، للاتفاق مع الوزارات على أسلوب عملها خلال الحرب بالشكل الذى يضمن استمرار السيطرة وحسن الأداء واستمرار حركة العمل وحشد الجهود المادية والمعنوية لدعم المجهود الحربى طوال فترة الصراع المسلح».

(١٠)

وقد طغى الحديث عن الثغرة على مذكرات وأحاديث قادة حرب أكتوبر، وفى العدد الممتاز الذى أصدرته مجلة الأهرام العربى (١٩٩٨) فى ذكرى مرور خمس وعشرين سنة على حرب أكتوبر كاد القادة الذين تحدثوا للمجلة فى أحاديث منفصلة يوجهون الاتهام للشاذلى، فقال اللواء عبدالمنعم خليل ما نصه:

«الشاذلى المسئول عن الثغرة، ومستعد لمواجهته».

أما اللواء عبدالعزيز قابيل قائد الفرقة المدرعة التى حاربت فى الثغرة فقال فى عنوان حديثه:

«أصاب السادات، وأخطأ الشاذلى».

(١١)

أما عن رأيى المتواضع فى الخلاف بين الرئيس السادات وبين الفريق الشاذلى، فإنى أعتقد بكل وضوح أن الرجلين كانا – حتى وقع الخلاف بينهما – يحبان بعضهما البعض، بل ربما كانا متيمين ببعضهما البعض، إذ لا تكفى كلمة الحب للتعبير عن إخلاصهما لبعضهما ولوطنهما.

لكن السبب الرئيسى – كما تكشف عنه مذكرات الشاذلى نفسها – كان الاختلاف فى مجال الرؤية أمام الرجلين، وليس للشاذلى مسئولية عن هذا، ولا يد له فيه.

وعلى حين كان مجال الرؤية أمام السادات واسعًا وعريضًا وممتدًّا، فإن مجال الرؤية أمام الشاذلى كان أضيق بكثير.

ولكن طموح الشاذلى لوطنه وشعبه وجيشه، ولنفسه أيضًا، كان أكبر بكثير جدًّا من مجال رؤيته.

وعلى حين كان السادات يستشرف بكل وسيلة أن يكسب الحرب كلها، فإن الشاذلى كان حريصًا بكل وسيلة على أن يكسب معركة الثغرة.

ويبدو أن السادات كان بدهائه يخشى أن يكسب معركة الثغرة ويخسر الحرب، لهذا فإنه لم يكن على أى استعداد للمضى مع الشاذلى فى مشورته ولا اقتراحاته.

(١٢)

على أن هذا كله لم يفسد للود قضية تحمل الاختلاف.

ويبدو أن قدرة كل من الرجلين على تحمل الآخر ظلت تحتفظ بحدود أكثر بكثير من الحدود الدنيا الكفيلة ببقائها، إلى أن تمكن الفيروس الإعلامى والصحفى المعروف من أن يهدد هذه العلاقة فى ديسمبر ١٩٧٣، حين أدلى الشاذلى بحديث إلى مندوب مجلة «النيوزويك» الأمريكية، واعترضت المخابرات الحربية على بعض ما فيه، ثم فوجئ الشاذلى بالأهرام يصدر وبه عناوين تصريحات منسوبة إلى قيادة قوات الطوارئ بأن مصر تقدمت عشرة كيلومترات!!

(١٣)

وبوسعنا أن نقرأ تفاصيل القصة كما يرويها الشاذلى فى مذكراته!!

ولكننا حتى الآن لا نعرف الوجه الآخر لهذه القصة التى كانت بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير فى علاقة الشاذلى، لا بالسادات وحده، ولكن بعلاقته بالدولة والقوات المسلحة والمخابرات الحربية!!

وربما تكون وثائق كواليس هذه القصة ضمن الوثائق التى يحتفظ بها أصحابها خارج مصر، ولكن السياق الذى قدمه الشاذلى عنها غير كاف حتى لإقناعه هو نفسه بما حدث يومها بالضبط!!

■ ■ ■

الباب الرابع

الثورة والكتابة

الفصل العاشر

لم يبق من رجال ثورة ٢٣ يوليو إلا الذين أوتوا القدرة على الكتابة

(١)

تعودت أن أنصح مرضى القلب بأن يعودوا أنفسهم الكتابة من أى نوع، ولما كان كثير منهم قد وصلوا سنًّا لا يمكن معها - من وجهة نظرهم - أن يبدؤوا ممارسة هواية جديدة، فقد طورت نصيحتى بأن يكتبوا يوميات، وبأن أعطيهم «أجندات» مما يتبقى عندى من هدايا العام الجديد، موضحًا أن هذه الصفحات البيضاء المؤرخة طبعت وجلدت من أجل أن يكتبوا فيها ما يرونه قابلًا للكتابة، أو ما يَرْوُونه على أنه قابل للرواية، ولأن مريض القلب يعتبر أن مهمته فى الحياة بعد اكتشافه مرضه أن يحافظ على هذه الحياة، وأن يطيلها قدر ما يستطيع، فإنى كنت أربط بين الكتابة وطول العمر.

وقد جادلنى أحدهم ذات مرة فقال: ألا يكفى الكاتب الخلود بعد الممات، فتعده أيضًا بطول العمر؟! قلت: إنما الطبيعة البشرية هى التى تعده، ولست أنا.

وتمادى كثيرون منهم فى محاولة نفى قيمة ما أقول، فإذا بى حسمًا لنقاش طويل أقول لواحد من هؤلاء - وكان لحظى من الضباط الأحرار -: ألست تلاحظ يا سيدى أنه لم يتبق على قيد الحياة من الضباط الأحرار، ومن الذين صنعوا ثورة يوليو وعاشوا مجدها إلا الكتاب الضباط؟!

ذهل صاحبنا لكنه وعد بدراسة الأمر دراسة جادة، والعودة إلىَّ فى أقرب فرصة بما هو متأكد من أنه سينقض ما أقول، ومن حسن حظى أنه عاد ليقر بما استنتجت، أو بما زعمت له أنه قانون الطبيعة.

(٢)

قفزت هذه القصة فى ذهنى حينما طُلب منى أن أكتب عمن بقى من ثوار يوليو، قلت لنفسى: الموضوع جاهز فى ضميرك، وفى حكمك، وها قد جاءتك الفرصة لتسجله على صفحات «المصور» الجميلة، لكنى سرعان ما اكتشفت أن الموضوع أصعب بكثير من أن يكون فكرة واضحة عن ظاهرة قائمة، أو أن يكون تسجيلًا حيًّا لتاريخ واقع، ووجدت أن الأمر يقتضى التفكير فى صياغة هيكل عَظْمِىٍّ للموضوع، هل أجعله حديثا عن الباقين وعن دورهم فى الكتابة، أم أجعله حديثا عن الكتابة نفسها، وكيف استثمرت بقاء أصحابها، أم أجعله حديثا عن مراحل خروج الثوار من الحياة، ومن التاريخ، ومراحل بقاء الكتابة، أم أن الأولى من كل هذا أن أتحدث عما بقى فيمن بقى، فأكون قد تجاوزت التعاقب الزمنى كله إلى جوهر التاريخ؟

وهأنذا أفعل فى هذا الموضوع الشائك مؤثرًا أن أتحدث عن ثلاثة رموز من رموز ثور يوليو ١٩٥٢ لا يزالون على قيد الحياة حتى ساعة كتابة هذا المقال.

(٣)

وربما كان من المنطقى أن أبدأ بكاتب بيان الثورة اللواء أركان حرب محمود جمال الدين حماد، كما لا يزال يحب أن يقدم نفسه.

ومن العجيب أن هذا الرجل ظل يعمل فى القوات المسلحة العاملة فترة طويلة بعد قيام الثورة، حتى إنه كان من الذين كلفوا بقيادة العمليات فى أثناء حرب اليمن، (ولا يعنى هذا أنه حارب فى اليمن)، لكن زميل دفعته عبد الحكيم عامر آثر له أن يعين فى منصب المحافظ (فى المنوفية، وفى كفر الشيخ)، وكان من المنطقى بمنطق الثورة أن يترك جمال حماد منصب المحافظ غداة الإعلان عن وفاة عبد الحكيم عامر!!

منذ ما قبل ذلك الحين كان جمال حماد يكتب وينظم الشعر، لكنه لم يكن مثل القطبين الآخرين اللذين سنتحدث عنهما فى هذا المقال على علاقة مباشرة بالصحافة، أو التنظيمات اليسارية التى هى بطبعها وثيقة الصلة بالصحافة، لهذا فقد كان اختياره دون غيره لكتابة بيان الثورة الأول اختيارًا نموذجيًّا، بحيث تأتى كل كلمة فى البيان بعيدة تمامًا عن روح الأيديولوجيا الوفدية أو اليسارية أو الإخوانية، وبحيث يبدو البيان قطعة من الصياغات العسكرية البعيدة عن

آفاق البلاغة التقليدية أو الشكلية، وبحيث يبدو البيان صادقًا فى التعبير عن رؤية عسكريين مستاءين (فحسب) من وضع معين، وآملين فى الوقت ذاته فى النجاح فى تغيير هذا الوضع إلى وضع أفضل.

هكذا جاء البيان ليركز على وصف ما هو قائم مما يستوجب الثورة أو الحركة من دون أن يفرط فى ربط الثورة بخطة إصلاح أو منهج إصلاح، أو أن يلزمها بخطة محددة، أو توقيت معين، أو إطار منهجى.

خلا بيان الثورة من كل هذا، لكنه عبر عن الأمانى الشعبية من خلال تشخيص العلل، وكأنه يعد بمفهوم المخالفة بأن ينفذ ما من شأنه أن يحيل المرض شفاءً، وأن يقدم الدواء للداء.

(٤)

وأحيانًا ما أتصور أن تكليف جمال حماد دون غيره بالقيام بهذه المهمة كان توفيقًا من الله، بحيث إن بيان الحركة لم يهيئ أسبابًا جاهزة لإدانتها، كما أنه لم يهيئ فرصة منتظرة لتصنيفها:

ولو أن إخوانيًّا كتب البيان ما تركه من دون أن يختمه بختام إخوانى، من قبيل: «والله أكبر ولله الحمد».

ولو أن يساريًّا كتبه ما تركه من دون أن يضمنه إشارة إلى طبقات الشعب العاملة أو قواه.

ولو أن وفديًّا كتبه ما تركه من دون إشارة إلى الديمقراطية وإلى البناء على ثورة ١٩١٩ والزعامات العظيمة.

لكن كل هذا غاب عن بيان الثورة، وجاء البيان – على حد وصف الجماهير – بيانًا «ميرى» ليؤكد بمنطق الخداع أو الخطوة خطوة على أن ما حدث لا يعدو أن يكون أمرًا داخليًّا فى داخل القوات المسلحة، وكان هذا هو المطلوب تمامًا فى ذلك الوقت.

فيما بعد هذا، وعلى مدى ما يقرب من ستين عامًا ظل جمال حماد – ولا يزال – حاضرًا فى أدبيات السياسة المصرية برواياته وتحليلاته وتدقيقاته التى تنحو إلى البطء الشديد، وكأنه يحرر مذكرة الحكم فى قضية كثرت فيها النزاعات والتداخلات من أطراف متعددين، وهو ما حدث بالفعل، وسيظل يحدث فى تاريخ الثورة ولحظاتها الحرجة التى هى محل خلاف فى التأويل والتعليل، والتضليل أيضًا.

(٥)

وحين أطل جمال حماد مؤخرًا على شاشة «الجزيرة» كان من الواضح أن خلافات الثورة التقليدية لا تزال موجودة فوق السطح، كما هى تحت السطح.

وكان من الواضح أيضًا أن الذين استفادوا من الثورة ومن تاريخها طائفة أخرى لم تصنع أحداثها، ولم تفرح لفرحها، بل ربما كان معظمهم يتمنى للثورة أن تفشل، ولا يزال بعضهم يتمنى للثورة أن تفشل، وذلك على الرغم من أنها أمر واقع.

وقد بدا هذا واضحا بشدة حين بدأت محاولة صغيرة لإرهاب جمال حماد نفسه بما سمى بـ «الوثائق المختزنة فى مكتب عبد الناصر»، وكأن التاريخ يمكن كتابته فى «حجرات الحجز» قبل العرض على الضابط المنوب.

(٦)

ونأتى بعد هذا إلى الضابط الشيوعى الصريح فى شيوعيته أحمد حمروش، الذى تولى بالنيابة عن الثورة فى أسابيعها الأولى مهمة الإعلام المحترف، من خلال مجلة الثورة الأولى، التى لم تعوضها الثورة حتى الآن.

كتب هذا الرجل تاريخ الثورة فى ثمانية أجزاء، وقد استند فيه إلى خلفياته الثقافية اليسارية، كما استند إلى قدراته اليسارية فى التربيط، والتأطير، والتنظير، والتفسير..

وقد سهل عليه مهمته أنه نظر إلى الثورة من منظار جاهز جيد الصنع، وأنه وضع الثورة فى إطار اجتماعى وسياسى، وأنه جعلها حدثًا عربيًّا، لا مصريًّا فحسب، وأنه نقل كل ما أمكنه من آراء زملائه، لكن كل جهود حمروش صارت فى النهاية مثل الثوب الجميل المزركش الذى يرفض مَنْ فُصِّلَ له أن يرتديه، كأنما فى الأمر شىء من افتقاد الكيمياء بين الإنسان والترزى.

(٧)

هكذا نشر أحمد حمروش أعماله بجهد شخصى بحت، أو بجهد شخصى غذته علاقاته بمركز دراسات هنا أو هناك، أو بدار نشر هنا أو هناك، أو ببرنامج نشر نشط فى الأمس أو فى الأول من أمس، لكن الثورة نفسها لا تزال مرتابة فى تأريخ حمروش لها، وهى تفضل على تأريخ حمروش

أى تأريخ آخر دون تحديد، حتى لو كان هذا التأريخ أمريكيًّا، أو إسرائيليًّا، أو سوفيتيًّا، أو فرنسيًّا، أو هنديًّا، وقد حدث هذا بالفعل مرات عديدة حين أعطت الثورة إمكاناتها لترجمة أو نشر أو توزيع جهد هذا المؤرخ الأجنبى أو ذاك برضاه أو دون موافقته، على حين بخلت بما يقابل هذا على جهد حمروش.

ولا يقولن قائل: إن هيئة الكتاب قد طبعت كتابه الأشهر مرتين، مرة فى برنامجها العام، ومرة فى مكتبة الأسرة، فقد مرت هاتان الطبعتان (أو الطبعة الواحدة) فى إطار سياسة التوسع السرحانى المنسوبة إلى المغفور له الدكتور سمير سرحان، فحسب.

ومع هذا فإن أحمد حمروش أوتى من الذكاء والحظ ما سهل له أن تكون له حتى الآن مؤسسته أو إقطاعيته الخاصة أو شبه الخاصة، متمثلة فى اللجنة المصرية للتضامن (وهو حظ لم يحصل جمال حماد على ما يوازيه).

(٨)

ومن خلال الحديث عن التضامن أصبح حمروش من حين لآخر يحدث الجماهير العريضة عن تاريخ الشخصيات، متخذًا من تاريخها معه فى لجنة التضامن مدخلًا ذكيًّا للحديث المتجدد عن تاريخ الثورة، وعن رأيه فى القضايا الخلافية التى تتجدد إثارتها من آن لآخر حول هذا التاريخ.

ومن الإنصاف أن نقول: إن حمروش كثير الصدق، كثير التدقيق، وإن وجوده شأن وجود جمال حماد كان بمثابة سد منيع لن يعرف أحد مدى قيمته إلا بعد أن يكتشف أكبر حقيقة فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو، وهى أن بعض أشهر مَنْ كتبوا هذا التاريخ لم يَصْدُقُوا أبدًا فى أى شىء رووه، بل إنهم تعمدوا فى بعض الأحيان الكذب لمجرد الكذب، وحتى لا تكون هناك حقيقة.

(٩)

يقودنا الحديث عن أحمد حمروش والمجلة الأولى فى عهد الثورة إلى تعاقب ثروت عكاشة معه فى المسئولية عن هذه المجلة.

ولسنا نجد جديدًا فى أن نشير إلى أن ثروت عكاشة كان بشخصه ثم بشخصيته بمثابة حلقة الاتصال بين الثورة والصحافة والصحفيين، والثقافة والمثقفين، فقد قدر لثروت عكاشة أن

يكون أخًا لزوجة أحمد أبو الفتح، وبهذه العلاقة كان هو صاحب الأذن التى صب فيها رئيس تحرير «المصرى» العظيم المعلومة الخاصة بمعرفة «الدولة» لسر «الضباط الأحرار».

ومن ثم كان قرار التعجيل بالحركة إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

(١٠)

هكذا كان ثروت عكاشة بشخصه، ثم ها هو بشخصيته يصبح مسئولًا عن لسان الثورة حين أدركت الثورة أنه لا يمكن لها أن تسلم لسانها للشيوعيين صراحة.

وهكذا أصبح ثروت عكاشة على مدى تاريخ الثورة وحتى الآن رمزًا لمنهج الثورة فى التعامل مع السيار (الوطنى، وغير الوطنى) على حد تعبيرات الثورة التى لا يوافقها عليها أحد، وطنى أو غير وطنى.

ويقوم هذا المنهج على حقيقة واحدة، وهى أن اليساريين مرحب بهم إلى حد ما، ولكن لابد لهم من كفيل من داخل النظام.

وقد كان ثروت عكاشة هو الكفيل الأمثل فى وقت من الأوقات بل ربما إنه لا يزال يمثل الكفيل النموذجى.

(١١)

وحين حاول واحد من أبرز الصحفيين الرسميين أن يقوم بالدور ذاته فقد خذله اليسار خذلانًا عميقًا مع التظاهر باحترامه، ذلك أن اليسار أذكى من أن يتذاكى عليه أولئك الذين يتفوقون فى مهارات السكرتارية، دون أن يتمتعوا بخصائص الزعامة، وهى خصائص ترتبط بالصراحة، والمواجهة، والفروسية، وربما بعض العصبية، وبعض العجلة، وبعض الحدة.

وقد كانت هذه الصفات الست متاحة فى ثروت عكاشة، بينما لم تكن متاحة على الإطلاق فى منافسه الذى ظن أن خلوه من هذه الصفات يعطيه ميزة نسبية فائقة، ونسى أن الميزة التى تقربه من الزعيم تختلف تمامًا عن الميزة التى تجعل اليسار وفصائله يثقون فيه.

هكذا كتب ثروت عكاشة أكبر كتاب ذكريات كتبه مسئول عن ثورة ٢٣ يوليو منذ ١٩٥٢ وحتى ما بعد ١٩٧٠، وقد حفل بالخلافات مع اليسار واليساريين، لكن اليسار لا يزال يحترم

فى ثروت عكاشة ما لا يحترمه فى غيره، وهكذا بقى ثروت عكاشة رمزًا لشيء آخر، وهو أن الثورة جزء منه، لكن له أجزاء أخرى من قبيل: ناقد الفن، ومؤرخ الفن، وراعى الفن، ومترجم الفن، وكأن الثورة نفسها جزء من الفن، وهكذا نظر إليها ثروت عكاشة.

(١٢)

أليس من العجيب أن الضباط الثلاثة الذين تولوا التعبير عن الثورة فى عامها الأول هم أبرز الذين لا يزالون على قيد الحياة من رجال الثورة؟

ستقول لى: وأين زكريا محيى الدين من نسيج مقالك؟ وماذا كتب؟

وأقول لك: إن زكريا هو الذى كتب خطة الثورة بيده وبقلمه، ولا تزال صورة هذه الخطة تضيء مذكرات ثروت عكاشة وغيره.

ستقول لى: وأين خالد محيى الدين من نسيج مقالك - وهو مع زكريا ابن عمه اثنان لا يزالان يمثلان العضوين الباقين على قيد الحياة من أعضاء مجلس قيادة الثورة؟

وأقول لك: إذا كان زكريا كتب خطة الثورة الأولى فى ١٩٥٢، فإن خالد هو الذى ارتضى صيغة بقائها ثورة عسكرية فى ١٩٥٤، حين وقع بدون إمضاء على العقد الذى ترك الثورة فيه لعبد الناصر وعبد الحكيم وأنور السادات، وسافر وحيدًا إلى صقيع أوروبا، على الرغم من أن الجيش والشعب كانا معه فى مارس ١٩٥٤.

ماذا دهانى لأقول ما أقول فى الجملة السابقة؟

يبدو لى أننى قلت ما قاله الوزراء المدنيون لعبد الناصر فى مارس ١٩٥٤، ودفعوا ثمنه أضعافًا مضاعفة، فلما جاء أبريل ١٩٥٤ بدأت الحياة من جديد، وانتهت ثورة ١٩٥٢ لتبدأ ثورة ١٩٥٤ التى نعيشها، وقد عاشت تقول فى صمت : إنها لم تعش منذ ١٩٥٤ إلا لأنها تحولت عما قامت عليه فى ١٩٥٢.

ومع هذا فلم يبق من النجوم إلا الذين كتبوا، ولن يبقى منهم إلا الذين يكتبون.

■ ■ ■

الفصل الحادى عشر

أحمد حمروش .. قامة مديدة وعمر مديد

(١)

ليس من باب المبالغة القول بأن مدخل كثيرين إلى ثورة يوليو وتاريخها كان هو أحمد حمروش، صاحب الكتاب الضخم (ذى الأجزاء) الذى تحدث فيه عن ثورة يوليو من وجهة نظره، وكأنه كان يكتب تاريخًا، مع أنه لم يفعل هذا فى رأى كثيرين، لكنه كان واعيًا للشكل التاريخى إلى الحد الذى لا يمكن معه أن ننفى عن كتابته أنها استوفت الشكل التاريخى، واستوفت التحليل التاريخى، واستوفت الاستنتاجات التاريخية المهمة.

وقد اعتمد فى كل ما كتبه على التحليل اليسارى للتاريخ، مستخدمًا كل أدوات هذا التحليل، وهى أدوات ذكية قادرة على تكوين نظرية آسرة للتاريخ.

(٢)

كان أحمد حمروش يأخذ من زاد نفسه الذى تزود به على مدى سنوات، وكان صاحب قدرة على أن يستشهد من الوقائع التى عاصرها على الوقائع التى لم يعاصرها.

كما كان صاحب قدرة فائقة على أن يصور مناطق التاريخ المصرى على نحو ما صور غيره تاريخ بلاد أخرى.

وكان فى كل هذا النتاج الفكرى قادرًا على أن يبدو مصرى العبارة، مصرى الاستشهاد، مصرى الاستنتاج.

ومع هذا فإنه لم يكن يمانع فى أن يصف الواصفون كتاباته بما يشى بأنها ذات توجه خاص، بل إنه كان يجد سعادة بالغة فى أن يوصف بأنه المؤرخ اليسارى لثورة ٢٣ يوليو وحقبتها.

وكأنما كان حمروش مددًا من الله – سبحانه وتعالى – لثورة ٢٣ يوليو حتى يظهرها فى هذه

الصورة التى أظهرها بها، ولهذا السبب يرى الصالحون – الذين يعتقدون أن الأعمار تخصص لغايات – أن الله مد فى عمر حمروش حتى يرى بنفسه نهاية ثورة يوليو، وليس من قبيل التجاوز أن نقول إن حمروش نفسه تنبأ مبكرًا بنهاية الثورة ووضع كتابه الشهير «خريف ثورة يوليو»، وهو الكتاب الذى استحل غيره عنوانه للدلالة على معانى أخرى، لا تصل فى شمولها إلى ما وصلت إليه كتابات أحمد حمروش.

(٣)

نشأ أحمد حمروش فى بيئة علمية أزهرية، وليس سرًّا أن عميد عائلته الشيخ إبراهيم حمروش تولى مشيخة الأزهر فى عهد وزارة الوفد الأخيرة، كما كان عضوًا مؤسسًا فى مجمع اللغة العربية، لكن الجديد الذى لم يعرفه القارئ إلا بعد وفاة حمروش هو أن والد حمروش كان قد سماه باسم عالم أزهرى شهير جهير، كان صنوًا للشيخ محمد عبده، وهو الشيخ أحمد أبو خطوة، وكان أعلام الأزهر يرون الرجلين متناظرين، بل يرون لكل منهما فضلًا على الآخر.

ومن الطريف أن أول مرة يقرأ فيها الناس أن أحمد حمروش كان قد سمى فى شهادة ميلاده «أحمد أبو خطوة حمروش» كانت فى نعى نقابة الصحفيين الذى يلتزم بكتابة الاسم الثلاثى الرسمى، على نحو ما كتب اسم الفنان حجازى ثلاثيًّا: أحمد إبراهيم حجازى.

(٤)

عرف حمروش الفكر اليسارى مبكرًا، وانتبه إلى الإيجابيات التى يحتويها هذا الفكر، كما انتبه إلى نقاط القوة الواعدة فى أدبيات الشيوعية، وإلى نقاط النجاح السياسى فى أداء القيادة السوفيتية، وهكذا ارتبط حمروش بالفكر الشيوعى، لكنه كان أقرب إلى الممثلين الشرقيين لهذا الفكر، فكان على علاقة وثيقة بالدولة والناصرية والسادات ومبارك، وظل محتفظًا بكل ما كان يمكن له أن يحتفظ به من حبال الود مع السلطة، ومع الدولة.

لكن حمروش دفع ثمن هذا من ناحية أخرى: فلا هو فى تصنيف الناصريين ناصرى، ولا هو فى تصنيف الشيوعيين شيوعى حركى مشتبك مع الشارع، ولا مع الواقع، ولا هو فى تصنيف التقدميين صاحب نظرية أو حركية.

وهكذا قدر له أن يعيش فى هدوء وأن يكتب وأن يناقش وأن يدير وأن ينسق، وفى المجال

الأخير – وهو التنسيق – ظهرت مواهبه الفذة التى جعلت اللجنة المصرية للتضامن، وفكرة التضامن، قريبة كل القرب من أن تكون خاصة حمروشية، ولا نقول: احتكارًا حمروشيًّا.

وقد نجح حمروش فى أن يجعل من اللجنة المصرية للتضامن أبرز نموذج مصرى معاصر للدبلوماسية الشعبية فى عهد خبا فيه بريق كل شىء، وبفضل صلاته وعلاقاته ونشاطاته كانت وفود مصرية تذهب إلى بلاد أفريقية وآسيوية ولاتينية وتحقق كثيرًا من التواصل والاتصال، ومن الإنصاف أن نذكر أن بدايات عهد مبارك قد أفادت من علاقات حمروش ونشاطات لجنة التضامن.. ومن خلال التضامن زارت مصر وفود متعددة من دول محبة للسلام، على حد ما كان يقول ذلك التعبير الجميل.

(٥)

من ناحية أخرى كان حمروش صاحب مسعى من أوائل مساعى السلام العربية الإسرائيلية، وعلى الرغم من أن هذه المساعى كانت تسير فى استحياء فى عهد عبدالناصر، فإن حمروش مضى فيها خطوات متعددة كانت بمثابة رسالة لهذا الطرف، أو ذاك.

وقد مكنته العلاقات الشيوعية والاشتراكية (والتضامنية فيما بعد) أن ينفتح على اتجاهات متعددة من السياسات الإسرائيلية واليهودية بل والصهيونية أيضًا.. لكن تيار السلام القوى الذى تحقق فيما بعد كان لا يدين لحمروش بأى فضل ولا بأى نبع.. وهذا من عجائب السياسة التى يعرفها كل الناس.

(٦)

أما الناحية الثقافية البارزة فى تاريخه وعمره الطويل فكانت إدارته للمسرح القومى، وهى الإدارة التى خلدها صاحبها بنشر مذكراته عن خمس سنوات فى المسرح القومى، ومع أن هذه المذكرات لم تلق حظها من التصفيق والتقدير، فقد حفظت لصاحبها حقه فى المجد الذى لم ينله غيره من مناظريه.

وصحيح أن حاتم وعكاشة توليا الوزارة، إلا أن البقاء لخمس سنوات فى منصب مدير المسرح القومى المشرف على القراءة وعلى الاختيار وعلى التمثيل أمر يحسب لصاحبه فى ميزان الحياة الثقافية بما لا يقل عن تولى الوزارة.

(٧)

كان أحمد حمروش رجلًا صبورًا متجلدًا فائق القدرة على تحمل ظروف الزمان وقد ابتلى بفقد ابنه فى ريعان شبابه، وقمة عطائه، وابتلى بعد هذا فى أسرته أكثر من مرة، لكنه ظل رافع الرأس على الدوام كأنما كان يتحدى المحن بالعمل.

حظى حمروش بتقدير كثير من الوزراء والمسئولين الذين قبلوا الانضواء تحت رياسته فى اللجنة المصرية للتضامن، وكانوا حريصين على أن يواظبوا على الحضور فيما كان يعقده من ندوات ولقاءات، ولم يستبق حمروش هذا الحب والتقدير إلا بجهد كبير قادر على حب الناس، والاحتفاظ بحبهم وتقديرهم.

وقد عاش حياته يقدم غيره، حتى وإن تقدمه!!

■ ■ ■